

# اضطهاد المواطنين الشيعة في البحرين



International Conference on  
**Persecution of SHIA**  
in **Bahrain** 22<sup>nd</sup> - 23<sup>rd</sup> April - Brussels 2016

# اضطهاد المواطنين الشيعة في البحرين



International Conference on  
Persecution of SHIA  
in Bahrain 22<sup>nd</sup> - 23<sup>rd</sup> April - Brussels 2016



# الفهرس

|  |     |
|--|-----|
| المقدمة  | ٥   |
| أولاً: تعريف الاضطهاد الديني والطائفي  | ٩   |
| ثانياً: تاريخ الاضطهاد الديني في البحرين   | ١٣  |
| ثالثاً: لمحات من تاريخ طويل للحركة المطالبة بالمنادية بالديمقراطية والمواطنة المتساوية | ٢٣  |
| رابعاً: الديموغرافيا الدينية وفق تقرير الخارجية الأمريكية ٢٠١٤                         | ٣٣  |
| خامساً: خارطة الجغرافيا الدينية في البحرين   | ٣٩  |
| سادساً: شواهد الاضطهاد قبل ١٤ فبراير ٢٠١١  | ٤٥  |
| سابعاً: شواهد الاضطهاد بعد ١٤ فبراير ٢٠١١  | ٥٧  |
| ثامناً: التمييز الطائفي في التوظيف   | ٩٣  |
| تاسعاً: الاضطهاد في الخدمات الحكومية   | ١٠٧ |
| عاشراً: الاضطهاد في النشاط السياسي   | ١٢٥ |
| إحد عشر: علاقة التجنيس السياسي بمشروع تغيير الديمغرافية الدينية وتحويل الغالبية لأقلية | ١٣٣ |
| أثنا عشر: موقف المجتمع الدولي والجهات الحقوقية العالمية                                | ١٣٧ |



## مقدمة

تكاد تكون دراسة الاضطهاد والتمييز الطائفي في البحرين مهمة طويلة للغاية، حيث لا يخلو تاريخها من هذه البقع المظلمة التي لوّنت ذاكرتها في كل الحقب، حتى طفى على أي شيء آخر.

ويتعرض هذا التقرير للتاريخ الحضاري والديني لجزيرة البحرين والتي تميزت كونها موئلاً حضرياً لمجتمع زراعي وبحري وتجاربي مستقر والتي كانت على ممر الملاحة المهم في الخليج العربي خلافاً للجوار الصحراوي، مما جعلها ملتقىً للمهاجرين القادمين من مختلف مناطق ضفتي الخليج وأبعد من ذلك.

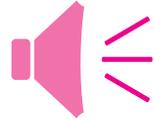
كما يعرض لكون البحرين موئلاً لمختلف الديانات منذ أقدم العصور، حيث تعايش في مجتمعا أتباع الديانات الثلاث «الإسلام والمسيحية واليهودية» وأتباع الديانات الأخرى في وئام ومحبة.

ويشير التقرير لدخول البحرين، الإسلام طوعاً واحتضانها لمذهب التشيع منذ القدم، خلافاً لما يراد ترويجه لأسباب سياسية من كون التشيع مستجداً.

أما موضوع التمييز واضطهاد غالبية السكان الأصليين وهم من الشيعة أو ما يعرف بـ «البحارنة» فيعود إلى التخلف السياسي في الحكم وما يحمله من مفاهيم وسلوكيات متعصبة، والذي اتخذ عدة أشكال تنوعت مع مرور الزمن حتى يومنا هذا.



وقد حاول الانجليز الذين وضعوا البحرين تحت حمايتهم منذ العام ١٨٢٠ أن يحدوا من التمييز والاضطهاد الديني بحق المواطنين الشيعة، وتمثل ذلك في سن قوانين تحد من السخرة والتمييز ومصادرة الأملاك والأراضي واستبدال أجهزة إنفاذ القانون بالشرطة والمحاكم بدلاً من الفداوية، وإقامة دوائر الدولة الحديثة نسبياً.



وكان الاستقلال في ١٨ أغسطس ١٩٧١ فرصة لتدشين مرحلة جديدة في العلاقة بين السلطة والشعب، فقد تحقق الاستقلال في ظل مطالبة إيران حينها بتبعية البحرين لها، وذلك من خلال الأمم المتحدة ويتوافق الدول الإقليمية والدولية على استفتاء شعب البحرين من خلال بعثة الأمم المتحدة، حيث أكدت الغالبية الساحقة من شعب البحرين ومعظمهم من الشيعة رغبتهم في دولة مستقلة تتحقق فيها المواطنة المتساوية وتكافأ فيها الفرص ويتم فيها وضع نهاية للتمييز والاضطهاد بجميع أشكاله، حيث أكد كبار الحكم حينها على هذه الضمانات.



وبالفعل فقد اتخذت خطوات معقولة بهذا الاتجاه من خلال وضع دستور للبلاد في ١٩٧٣ وإجراء انتخابات للمجلس الوطني الذي صار مسيراً من قبل الإرادة الشعبية وعاكساً للتركيبة السكانية رغم كون مجلس الوزراء مشاركاً في المجلس كسلطة تشريعية، لكن هذه التجربة لم تستمر لأكثر من ١٨ شهراً جرى على أثرها حل المجلس الوطني وتعطيل الدستور وفرض قانون أمن الدولة لفترة مديدة استمرت حتى ٢٠٠١.

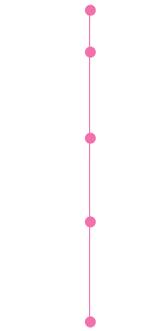
وقد لاحت فرصة أخرى لتصحيح الأوضاع بعد وصول الحاكم الجديد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، حيث فتح الباب لمصالحة تاريخية وتدشين إصلاحات لمعالجة الأوضاع المتردية على كافة الصعد، في ميثاق العمل الوطني

الذي صوتت عليه الغالبية بنسبة ٩٨,٤% في ١٤ فبراير ٢٠٠١، لكن الأمر لم يطل حيث صدر في ١٤ فبراير ٢٠٠٢ دستور جديد وتبعه إصدار ترسانة من القوانين بلغت ٥٦ قانوناً وفيها قانون انتخابات يكرس التمييز الطائفي عملياً، فيما عمقت مسألة دمج السلطات وتداخلها سياسة الاستبداد والتمييز بشكل لا سابق له.

وفي ظل كل تلك الظروف كان هناك محطتان خطيرتان هما خطة التجنيس التي كشف عنها تقرير البندر الشهير في ٢٠٠٦، وما تبع الحراك الديمقراطي الذي انطلق في ١٤ فبراير ٢٠١١ من استهداف للشيعية والمعارضة بشكل لا سابق له في تاريخ البحرين.

إنّ هذا التقرير موثق بالأرقام والوقائع ويستهدف تبيان الحقيقة وليس شيئاً آخر، حيث إنّ طريق العلاج ودولة المواطنة المتساوية يبدأ بالاعتراف بالمشكل الذي ظل يضع البحرين في مؤخرة الدول، وهو ما يحتاج للمزيد من العمل من أجل نبذ التمييز والاضطهاد وتجريمه قانونياً لبناء وطن يقوم على المواطنة المتساوية وتكافؤ الفرص.

وعلى أثر هذا التقرير، ندّعي اليوم أن البحرين بحاجة ماسة لمساعدة الأصدقاء من دول ومنظمات ومؤسسات دولية وحقوقية وإنسانية لانتشالها من نفق الاضطهاد والتمييز المظلم والسرطان الذي أخذ يأكل الأخضر واليابس وينمو بشكل مفرغ، ونحن إنّما نؤكد على هذه الحاجة لوصول هذا المرض لمراحل متطورة وغير مسبوقة.





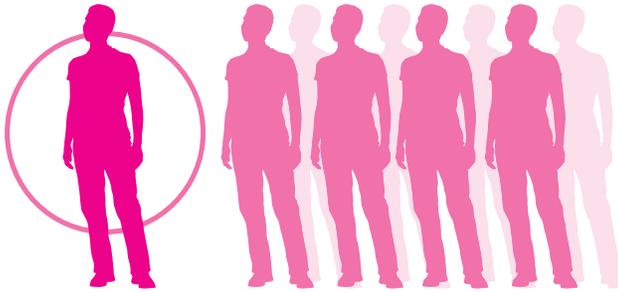
أولاً

تعريف الاضطهاد  
الديني والطائفي



## تعريف الاضطهاد الديني والطائفي

يُعرَّف الاضطهاد الديني والطائفي حسب أدبيات الأمم المتحدة على أنه أي سوء معاملة لفرد أو مجموعة بسبب انتمائهم الديني، حيث يشمل ذلك أركانه الثلاثة (الشرعي والمعنوي والمادي)، إذ لم تستثن الشريعة الدولية في نصوصها التحريم المطلق للاضطهاد من خلال سوء المعاملة والتمييز والازدراء والاهانة والتحريض على الكراهية و نشر البغضاء والنعرات التي تؤجج الطائفية والانقسام وتثير الفرقة والعصبية بين البشر أو أبناء الوطن الواحد، في حين لم تستثن كذلك الركن المادي للجريمة من خلال الأفعال التي تمارس ضد الشخص أو الجماعة من الدولة أو إحدى مؤسساتها أو من شخص آخر بقصد الحط من القيمة أو المساس بالكرامة أو التعبير عن الكراهية ضده بصورة يحتمل منها إنتاج العنف والتمييز والعداوة الشديدة. والفعل من الناحية القانونية هو كل تصرف جرمه القانون، أما الركن المعنوي، فيراد به وجود القصد الجنائي أي إرادة الفعل والنتيجة معاً، فضلاً عن توفر الدافع لهذا الفعل.



إنّ الاضطهاد على أساس الانتماء او الخلفية الدينية جريمة، وهو ضمن نطاق الجرائم ضد الإنسانية؛ لأنه يشكل ممارسة للعنصرية والكرهية التي تحرمها قواعد الإعلان العالمي لحقوق الانسان، وفقا للمادتين (١ و ٢) منه. كما تؤكد المادة (٧) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما لعام ١٩٩٨) أن الاضطهاد من صنف الجرائم ضد الإنسانية المعاقب عليها دولياً، حيث ورد في الفقرة (ح) ما يأتي: "اضطهاد أية جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو إثنية أو ثقافية أو دينية أو متعلقة بنوع الجنس على النحو المعرف في الفقرة ٣، أو لأسباب أخرى من المسلم عالمياً بأن القانون الدولي لا يجيزها، وذلك فيما يتصل بأي فعل مشار إليه في هذه الفقرة أو أية جريمة تدخل في اختصاص المحكمة"، ثم بينت الفقرة (ز) مفهوم الاضطهاد هنا بقولها: "يعني (الاضطهاد) حرمان جماعة من السكان أو مجموع السكان حرماناً متعمداً وشديداً من الحقوق الأساسية بما يخالف القانون الدولي، وذلك بسبب هوية الجماعة أو المجموع".

ثانياً

تاريخ الاضطهاد الديني  
في البحرين



## ثانياً تاريخ الاضطهاد الديني في البحرين

يجمع الباحثون حول تاريخ البحرين على تعرض المسلمين الشيعة - الذين يشكلون ما نسبته ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من عدد المواطنين - إلى الاضطهاد الديني بشكل مضطرد، وذلك منذ ما قبل تأسيس الدولة في العام ١٩٧٠م، فيما تشير الحوادث التاريخية إلى وجود الاضطهاد الديني منذ الحملات القبلية على الجزيرة في القرن السابع عشر، وهي الحملات التي تأخذ طابع الغزو.

وعلى الرغم من تعدد أنواع وأشكال وتمظهرات الاضطهاد الديني الذي تمارسه السلطات البحرينية بشكل واضح وممنهج في السنوات الأخيرة، إلا أن السمات الأبرز لمظاهر هذا الاضطهاد ظلّت تُذكر في كتب الدراسات التاريخية بشكل متكرر، لم يستثن منها أي أسلوب من أساليب الاضطهاد المعروفة.

فرض ضريبة لتنظيم  
مواكب عاشوراء (١٨٦٩-١٩٣٢)

ضرائب مرتفعة على مناطق  
شيوعية بحجة عدم تقديمها الولاء



ويتبين من خلال تتبع تسلسل التطورات التاريخية للبحرين أن التمييز والاضطهاد ضد الأغلبية السكانية من أتباع المذهب الإسلامي الشيعي قد مارسها السلطات في البحرين منذ ١٧٨٣، حيث ظلت تفرض عدة ضرائب على الشيعة منها ضريبة كانت

تفرض في عهد الحاكم عيسى بن علي (١٨٦٩-١٩٣٢) لتنظيم مواكب عاشوراء، في حين فرضت ضرائب مرتفعة على مناطق شيعية بحجة عدم تقديمها الولاء والخدمات للشيخ الحاكم منها قرى عالي وسترة والدراز وبني جمرة.

وتقرر هذه الدراسات على أن التمييز بين المكونين المذهبيين (السنة والشيعية) في التوظيف وفي إدارة المقاطعات استمر بأشكال متعددة قبل الاستقلال وما بعده، وهو الأمر الذي يشير إلى أن عمر الاضطهاد الديني طويل جداً.



وقد وصف حكام البحرين من «آل خليفة» عملية دخولهم للبحرين «بالفتح» وإطلاق صفة «الفتح» على الحاكم الأول من قبيلة آل خليفة «الشيخ أحمد بن محمد بن خليفة» (١٧٨٢-١٧٩٥) وهو وصف يطلق عادة على البلدان غير المسلمة التي يفتحها المسلمون سلماً أو حرباً ويدخلونها إلى حظيرة الإسلام، فيما كانت البحرين تعدّ من أقدم البلدان العربية اعتناقاً للدين الإسلامي، حيث اعتنقته منذ عهد نبي الإسلام محمد ضمن وقائع تاريخية مشهورة ومدونة في أكبر مراجع التاريخ الإسلامي، لكن إطلاق وصف «الفتح» جاء انتقاصاً لمبدأ المواطنة والهوية، وهو انتقاص وإنكار صرحت به السلطة بشكل صريح عام ٢٠١٤ أثناء ذروة الحراك الشعبي المطالب بتغييرات ديمقراطية، بقولها

أن الأسرة الحاكمة هي التي أدخلت الإسلام إلى البحرين عندما فتحها قبل قرنين، ما يعني أن البلاد لم تعرف الإسلام قبل دخولهم إليها، الأمر الذي يعد تشويهاً لتاريخ البحرين ولتراثها الديني.

إن صفحات التاريخ بقيت مليئة بما يثبت هذا الاضطهاد، حيث تشير هذه الصفحات إلى أن المعتمد البريطاني الميجر ديلي في العشرينات رفع تقريراً تناول فيه ضروب الاضطهاد الذي يعاني منه السكان الشيعة المحليين، بالإضافة إلى تناوله لحوادث الفساد في الإدارة القبلية وسوء الإدارة في الخدمات العامة.

«ومع أن البحارنة من حيث العدد هم أقوى طبقة إلا أنهم لم يكونوا مهمين من الناحية السياسية، وفي الواقع كان وضعهم أحسن قليلاً من وضع العبودية»

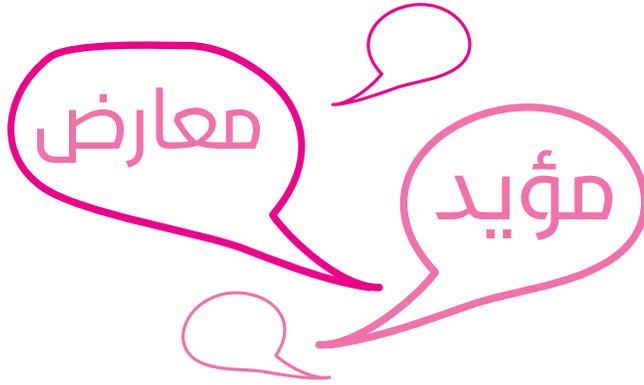
ويصف (جي. ج. لوريمر) -والذي استند إلى بعض التقارير البريطانية الرسمية في كتابه (دليل الخليج)- واقع الشيعة قبل عام ١٩٠٠ بقوله: «ومع أن البحارنة (تسمية للشيعة) من حيث العدد هم أقوى طبقة إلا أنهم لم يكونوا مهمين من الناحية السياسية، وفي الواقع كان وضعهم أحسن قليلاً من وضع العبودية»، وذلك في إشارة إلى نظام السخرة (العمل الاجباري) المعمول به آنذاك.

وقد بدأ الشيعة برفع عرائض تظلم وكتابة الشكاوى احتجاجاً على أوضاعهم السيئة في عام ١٩٢١، حيث تقدمت ٥٠ شخصية شيعية بارزة برفع عريضة للمعتمد البريطاني تطالبه بتطبيق الإصلاحات، فيما يتكرر المشهد نفسه في ديسمبر من العام نفسه مع



المطالبة بالحماية البريطانية لتلك القوى. أما في يناير ١٩٢٢ فقد وقع الشيعة عريضة تؤكد على وجود تمييز واضح ضدهم، حيث كانوا محرومين من التمثيل في القضاء وفي المجلس العرفي وسائر إدارات الدولة.

وبعد أن عزلت الإدارة البريطانية حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي في ١٩٢٣ على خلفيات عديدة، منها تهميشه للشيعة وتعرضهم للاضطهاد بشكل فاضح، وجهت رسائل من جهة أخرى إلى الشيعة البحارنة بأنه لن يتم مساواتهم بشكل كامل مع السنة، وكانت هذه الصيغة هي التي وجهها الكابتن نوكس في تاريخ ٢٦ مايو ١٩٢٣ إلى الطائفة الشيعية إذ قال: «إن معظم التوتر الذي شهدته البلاد مؤخرا كان مصطنعا.. يجب ألا تتوقعوا مساواتكم بالسنة بشكل تام». وفي نفس المضمار يعلق الميجر ديلي على ذلك بقوله: «خابت الآمال التي علقها الشيعة على الإصلاحات».



وفي تلك الحقبة بالتحديد -فترة العشرينات- والتي بدأت خلالها إرهابات الانقسام حول المؤيد للإصلاحات الإدارية والرافض لها، والتي أعلن خلالها الشيعة تأييدهم وترحيبهم بالإصلاحات، فيما كانت القبائل تبدي رفضها، فإنه يمكن القول أن ضريبة تلك المواقف كما ذكر في المصادر التاريخية جرّت معها الويلات على هؤلاء، حيث تحدثت تلك المصادر عن الإغارة على

المناطق الشيعية وقتل رجالها ونهب ممتلكاتها واغتصاب النسوة وحرق المنازل، منها قرى باربار وعالي وسترة.

هذا المشهد بقي يتكرر مع كل موقف إصلاحى يطلقه المواطنون الشيعة في فترات زمنية مختلفة، وهو ما برز في حقبة التسعينيات بأشكال عدة منها اعتقال الخطباء وإغلاق المآتم والحسينيات بالشمع الأحمر ومنع الشعائر الحسينية ومواكب العزاء، وذلك بسبب الموقف الذي أتخذه غالبية الشيعة تجاه حل المجلس الوطني وتعطيل العمل بالدستور. كما أن هذه الانتهاكات تكررت بعد الحراك الشعبي الديمقراطي في العام ٢٠١١م، حيث شملت عمليات الاضطهاد هدم ٣٨ مسجداً للشيعة، ومنع مواكب العزاء وقمعها بالقوة، واعتقال العلماء والخطباء والمنشدين، وازدراء المعتقدات الشيعية في وسائل الإعلام والصحف، وبث الكراهية والتحريض ضدهم، وإغلاق كبرى الهيئات الدينية الأهلية، وفصل مئات من أعمالهم وزج الآلاف منهم في السجون.

## بالشمع الأحمر



وعوداً إلى فترة الإستقلال، فإنّ أي تطور ملحوظ لم يحدث في أوضاع الأغلبية الشيعية والأقليات العرقية والدينية الأخرى بعد الاستقلال عام ١٩٧١ رغم أن الشيعة وبقية المواطنين من الأقليات الأخرى قد لعبوا دوراً كبيراً في عملية تقصي الحقائق التي أجرتها الأمم المتحدة في البحرين في مارس ١٩٧٠ للاطلاع على آراء الشعب حول مستقبل بلادهم السياسي من حيث

الاستقلال أو التبعية لإيران التي كانت تطالب بها، حيث اختاروا جميعاً الاستقلال وعدم التبعية للخارج، وحين تم إنشاء الأجهزة الجديدة للدولة بعد الاستقلال وبالأخص الأجهزة العسكرية والأمنية، فقد تم إقصاء الشيعة من هذه الأجهزة واستبعادهم، بل شهدت البحرين تمييزاً ممنهجاً يقوم على الإقصاء والتهميش والإبعاد من الأجهزة ذات الصبغة السيادية والمواقع الحساسة في الدولة، إلى درجة أن التمييز أصبح سياسة رسمية معتمدة للسلطة على نطاق واسع، بل أصبح عرفاً متبعاً في ممارسات السلطات الرسمية يرقى إلى مرتبة القانون غير المدون.



وقد شمل التمييز جميع أوجه الحياة العامة في البحرين سواء في التوظيف والتعيينات في الوظائف العامة، أو التعليم، أو البعثات، أو التدريب، أو الترقيات، أو القضاء، أو الاقتصاد، أو الخدمات، أو الشعائر الدينية، أو الإعلام والصحافة، وحتى الرياضة واختيار المنتخبات الرياضية الوطنية، حيث يوجد تمييز سافر في كل هذه القطاعات التي تعتبر مجالات حيوية للحياة العامة في البلاد.

وقد أصبح التمييز الذي يقوم على أساس انتقاص المواطنة المتساوية، ممارسة يومية يشعر بها المواطنون الشيعة، وما يمثله من انتقاص للحقوق وإجحاف في حقهم ومعاملة دونية حيالهم وظلم سياسي واجتماعي ينالهم في كل ما يمس حياتهم الاجتماعية

والخاصة، إذ أن الأغلبية العددية التي يمثلونها لم ترجّح كفتهم في ميزان إدارة البلاد، بل العكس من ذلك، فقد أصبحت السلطة تهيمن على كل أوجه الحياة السياسية والاقتصادية وتنتهك حقوق الإنسان.

إنّ ظهور التمييز على السطح بشكل علني سافر لم يجعل هناك حاجة لأي مواطن بحريني أن يبرهن على وجوده، حيث إن شواهد ظاهرة للعيان وبصماته محسوسة على حياة الناس، بل إن السلطة ذهبت بعيدا في سياسات الإقصاء والتهميش القائمة على التمييز بجميع أشكاله فوضعت لها إستراتيجية وخطط عمل تستهدف المزيد من الإقصاء والتهميش تصل إلى حد العمل على إيجاد خلل ديموغرافي من خلال خلق واقع جديد، وقد تبين وجود هذه الإستراتيجية والخطط الممنهجة من خلال التقرير المثير الذي تسرب إلى الجمهور وحمل اسم «تقرير البندر» نسبة إلى المستشار الاستراتيجي لحكومة البحرين الذي قام بتسريبه «د. صلاح البندر» وهو من أصول سودانية يحمل الجنسية البريطانية وذلك في يوليو وأغسطس ٢٠٠٦، حيث عمل بهذه الصفة ضمن مشروع رسمي لانتقاص مواطنة المواطنين الشيعة وتهميشهم من الواقع السياسي، وتغيير التركيبة السكانية للبلاد، وذلك عبر وسائل عدة منها التجنيس وتهميشهم من مراكز القرار والإدارة، وتصفير مؤسسات الدولة من وجودهم، وحرمانهم من التعليم وبعض الخدمات، وإنشاء جهات حكومية ترعى ذلك، وكذلك مؤسسات على هيئة مؤسسات أهلية «غونغو» تكون بديلاً عن مؤسسات المجتمع المدني التي يشكل الشيعة فيها أغلبية، وتأسيس منديات وصحف موالية للسلطة، وقد رصدت مبالغ ضخمة لتنفيذ هذه الخطط كشف التقرير من خلال النسخ المصورة للشيكات وأذونات الصرف عن ضخامتها، وعلى أساس كل تلك الخطط فإنه ينتقي لهؤلاء المواطنين أي وجود في أجهزة الدولة ويصبحون مهمشين بأقصى درجات التهميش.



# ثالثاً

لمحات من تاريخ طويل  
للحركة المطالبة المنادية  
بالديمقراطية والمواطنة  
المتساوية



## ثالثاً

# لمحات من تاريخ طويل للحركة المطلبية المنادية بالديمقراطية والمواطنة المتساوية

عُرف أهل البحرين دائماً برفضهم لما ينتقص حقوقهم الإنسانية التي كفلتها القوانين والأديان. وهذا ما جعل شعب البحرين من أعرق الشعوب في التعبير عن رغبته في إنجاز المواطنة المتساوية والتحول إلى نظام سياسي أكثر عدالة.

## القرن العشرين

# 1922



في عام ١٩٢٢ ولد أول تحرك مطلبى شعبي سلمي للمطالبة بإلغاء نظام السخرة والضرائب، وهو نظام يلزم بالدفع للشيخ عيسى بن علي آل خليفة الذي حكم البحرين في الفترة من عام ١٨٦٩ إلى عام ١٩٢٣ عن كل شخص بلغ من العمر ١٥ سنة. وتم إلغاء هذا النظام بتدخل الانجليز عام ١٩٢٣ بعد الاتفاق مع الشيعة في البحرين مقابل الموافقة على انتقال الحكم للشيخ حمد ابن الشيخ عيسى بن علي.

وقد دخلت البحرين عهد ما يسمى بالدولة الحديثة بعد إسناد الحكم للشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، حيث تم تأسيس دوائر حكومية للمالية والشرطة وتسجيل الأراضي (دائرة الطابو) بعد قدوم المستشار البريطاني تشارلز بلغريف للبلاد عام ١٩٢٦ والذي أقام فيها لمدة ٣٠ سنة.

## بداية التحرك النقابي

1938

في العام ١٩٣٨ تحرك تجار ووجهاء البحرين من الطائفتين الشيعية والسنية للمطالبة بمجلس تشريعي منتخب ومجلس بلدي ونقابات. ففي هذا العام -أي بعد ست سنوات من اكتشاف النفط في البحرين- كانت بداية التحرك المطلبي النقابي. وكانت مطالب الحركة تنحصر في الحقوق العمالية عبر زيادة الأجر من ست آتات هندية إلى أربع ربيات، إلى جانب أن يدفع للعمال أجر يوم العطلات وأن لا يعامل العمال بقسوة من قبل مرؤوسيه، إلى أن توسعت للمطالبة بتأسيس مجلس تشريعي منتخب ومجلس بلدي وصوغ قانون عام ينظم الشؤون العمالية وتحديد ساعات العمل، فضلا عن المطالبة بإصلاح الدوائر الحكومية، وهو ما ووجه من قبل السلطات في البحرين بالهجوم على الحركة ومحاكمة قادتها من الطائفتين بعقوبات السجن والنفي.

## هيئة الاتحاد الوطني

1950 +

في الخمسينات، أسس عبد الرحمن الباكر (سني) صندوق التعويضات والتأمين الاجتماعي بعد أن فرضت الحكومة آنذاك الضريبة على أصحاب سيارات الأجرة. وكان هدف الصندوق هو خدمة أصحاب سيارات الأجرة. إلا أن ذلك قوبل من قبل السلطات بسحب جنسية الباكر بحجة أن أصله من قطر -وهو أسلوب متبع حتى اليوم في معاقبة المعارضين-.

نتيجة لذلك، اجتمع عدد من رجال الطائفتين احتجاجاً على قرار سحب جنسية الباكر في منطقة السنابس وأسسوا خلال الاجتماع الهيئة التنفيذية العليا تتبعها جمعية عمومية تبلغ ١٢٠ عضواً بمناصفة المذهبين. وفرضت الهيئة وهي أول حزب سياسي في الخليج وجودها في البحرين ما دفع الانجليز للاعتراف بها، لاسيما بعد اكتساح الهيئة لجميع الانتخابات.

## الانتخابات النيابية ١٩٧٣

1975

بعد استقلال البحرين عام ١٩٧١ تم إجراء أول انتخابات نيابية وبلدية عام ١٩٧٣، تم انتخاب ٣٠ عضواً من خلال ٢٠ دائرة، وتميز المجلس النيابي عام ١٩٧٣ بالتنوع الفكري والسياسي حيث ضم أعضاء من التيار الديني والليبرالي والوسط.

اختلف المجلس النيابي في العام ١٩٧٥ مع الحكومة حول قانون أمن الدولة، حيث رفضه المجلس بينما أرادت الحكومة تطبيقه، مما دفع أمير البحرين إلى حل المجلس، ليبدأ بعد ذلك فصل آخر من الحركة المطالبة في البحرين بالمطالبة بإعادة الحياة النيابية.

بعد حل المجلس في العام ١٩٧٥ بدأت السلطة من خلال قانون أمن الدولة بممارسة الانتهاكات بحق المعارضين الذين يشكل الشيعة غالبيتهم، حيث عمدت لتقريب السنة من أجهزتها وحرمان الشيعة من الكثير من الحقوق المدنية والسياسية.

ورغم ارتفاع سعر النفط آنذاك إلا أنه وبسبب غياب العدالة الاجتماعية فقد أدى ذلك إلى انتشار الفقر بين الشيعة، فيما تم إغلاق جميع المؤسسات السياسية والدينية الشيعية، حيث بدأت إحدى الفصول المريرة من الاضطهاد الديني والطائفي المقيت.

وقد تعددت الحركات المطالبة بالحقوق الإنسانية والعدالة والديمقراطية في السبعينات والثمانينات، في حين كان جهاز أمن الدولة يقمع كل تحرك سلمي للمطالبة بإعادة الحياة النيابية، كما يقوم بمحاكمة رموز الحركة بالنفي والسجن لسنوات عديدة تصل لمدى الحياة، إلى جانب سقوط بعض الضحايا في السجون وخلال التظاهرات.

## العريضة الدستورية

1994

في عام ١٩٩٢ قام الشيخ عبدالأمير الجمري -زعيم ديني وسياسي- في رفع العريضة النخبوية المطالبة بإعادة الحياة النيابية والحق في تأسيس التنظيمات السياسية والنقابية، حيث حظيت العريضة بتوقيع رجال من الطائفتين السنية والشيعية وقوى مجتمعية وسياسية أخرى، ضمنهم الشيخ عبداللطيف المحمود، والشيخ عيسى الجودر، ومحمد جابر الصباح، وعبدالله مطويغ، وعلي ربيعة، وإبراهيم كمال الدين، وحמיד صنقور.

كما قام الجمري مع مجموعة من القوى السياسية والمجتمعية برفع عريضة أخرى عام ١٩٩٤ تحمل نفس المطالب، إلا أن السلطات واجهت ذلك بالتصعيد والاعتقالات، حيث قامت باعتقال الشيخ علي سلمان (أمين عام جمعية الوفاق الوطني الإسلامية ومعتقل الرأي الحالي) في ديسمبر من العام نفسه، ما أدى إلى انفجار الشارع البحريني فيما عرف بالحراك الديمقراطي في التسعينات.

واستمرت حركة التسعينات التي كانت تطالب بعودة العمل بالدستور والحياة النيابية وإلغاء قانون أمن الدولة ومحاسبة المسؤولين عنه حتى عام ١٩٩٩، ونتج عنها غياب الأمن وسقوط

أكثر من ٥٠ قتيلاً واعتقال آلاف المواطنين ونفي العديد منهم  
ومحاكمة بعضهم بالاعتقال لسنوات عديدة وإعدام مواطن واحد  
بتهمة قتل رجل أمن.

## عهد جديد في الألفية الجديدة

2000



بعد وفاة أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في  
١٩٩٩ تولى ابنه الشيخ حمد مراسم الحكم، حيث قام بخطوات  
للإصلاح، منها الإفراج عن جميع المعتقلين وعودة المنفيين،  
وتدشين ميثاق العمل الوطني الذي صوت عليه شعب البحرين  
بنعم بنسبة ٩٨,٤٪ في العام ٢٠٠١، حيث دعت القيادات المجتمعية  
والسياسية للموافقة عليه على أنه يمثل الانتقال للعمل بالدستور  
وإعمال الإصلاحات السياسية وتوقف الانتهاكات.

بعد عام من التوقيع على الميثاق، أصدر ملك البحرين بإرادة  
منفردة دستوراً جديداً في ٢٠٠٢/٢/١٤ يضيّق الخناق على السلطة  
التشريعية والرقابية في غرفته المنتخبة، وبما يخدم السلطة  
التنفيذية، وهو ما مثل انتكاسة مرة أخرى في الأمل الوطني  
لاستقرار البلاد، حيث اعتبرته القوى السياسية والمجتمعية  
تراجعا وعارضته بقوة.

وقد كان التراجع الصريح عن الإصلاحات السياسية بهذا  
الوضوح بالتحديد، هو منح صفة التشريع لمجلس الشورى المعين  
(مجلس يضم ٤٠ عضواً يعيّنهم الملك) بالموازاة مع مجلس النواب  
المنتخب، بينما جاء في ميثاق العمل الوطني الذي صوّت عليه  
غالبية الشعب أن هذا المجلس للمشورة فقط. وهي واحدة من  
بين مؤاخذات عديدة وشاملة.

هذا الوضع، أخذ بالقوى السياسية والاجتماعية والشارع البحريني إلى العودة لإعلان عدم رضاه مرة بالاحتجاجات والاعتصامات والعرائض، ومرة بعقد القوى السياسية للمؤتمرات والندوات وإطلاق المواقف خلالها، فيما قاطعت هذه القوى أول انتخابات نيابية في العهد الجديد في ٢٠٠٢.

## حراك الرابع عشر من فبراير ٢٠١١

# 2011



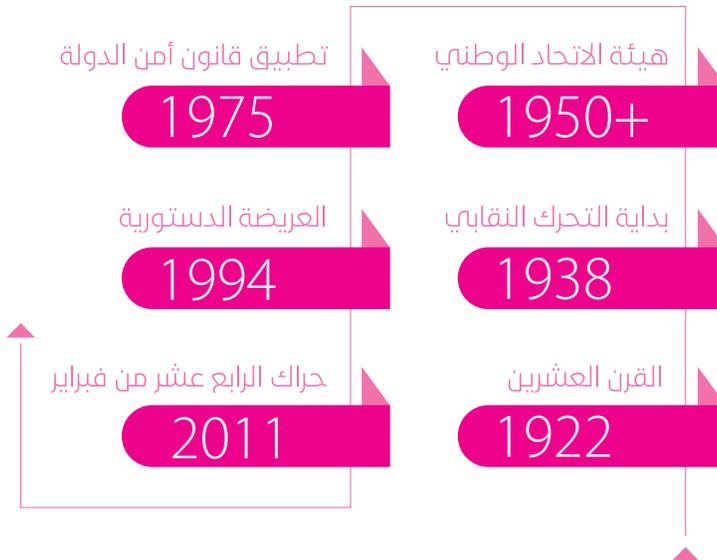
بعد تراكمات الشعور عند المواطنين بالغبن والمظلومية نتيجة ما حدث من انقلاب على دستور البلاد وميثاق العمل الوطني في بداية الألفية، وكذلك الشعور باستمرار التمييز والإقصاء وغياب المواطنة المتساوية، استمر الحراك الديمقراطي متمثلاً في تظاهرات متفرقة واعتصامات وندوات شعبية بين الحين والآخر حتى ١٤ فبراير ٢٠١١، وهو الموعد الذي حدده المواطنون للخروج في الشوارع بشكل سلمي للتعبير عن الإرادة الشعبية، حيث خرج الآلاف من المواطنين في الشوارع للمطالبة بالتحول الديمقراطي، وقد قابلت السلطة ذلك بقمع هذا الحراك بكل وحشية، ما أدى إلى سقوط ضحية واحدة في اليوم الأول لهذا الحراك، وتبعه ضحايا آخرون في الأيام التي تلتها مباشرة.

المواطنون الذين خرجوا بشكل كثيف في مراسم تشييع أول ضحايا حراك الرابع عشر من فبراير توجهوا في ذلك اليوم نحو دوار اللؤلؤة (دوار مجلس التعاون) في العاصمة المنامة ليتخذوه مركزاً للاحتجاجات، حيث أقام فيه المواطنون وجهزوه بالخيام والمضائف ليكون مقراً دائماً، فيما صار يرتاده الآلاف من البحرينيين من مختلف الطوائف والطبقات الاجتماعية لحضور البرامج الخطابية التي كانت تنظم هناك.

أما السلطة فكانت تتحين الفرصة لإنهاء هذا الاعتصام الكبير الذي بدأ يقض مضجِعها، ففي ١٧ فبراير ٢٠١١ قامت قوات الأمن بالهجوم فجراً على المعتصمين خلال نومهم، موقعة ٣ ضحايا وأكثر بالقرب من مركز السحابة الطبي ومئات الجرحى، في حين انتشر الجيش البحريني في محيط الدوار لمدة ثلاثة أيام.

في ١٩ فبراير عاد المواطنون إلى الدوار بعد تظاهرات حاولت الوصول إلى هناك سقط خلالها جريح ما لبث أن استشهد بعد أيام ومئات الجرحى، وقد أقاموا فيه حتى ١٦ مارس ٢٠١١، وهو الموعد الذي دخلت فيه قوات درع الجزيرة (قوة عسكرية مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي) بعد إصدار ملك البلاد أمراً ملكياً بإعلان حالة السلامة الوطنية (حالة الطوارئ) ودعوة جيش البحرين بتنفيذه لمدة ٣ أشهر.

وقد تعرض المواطنون لأبشع أنواع الجرائم ضد الإنسانية غير المسبوقة خلال هذه الفترة، حيث قتلت قوات الأمن أعداداً كبيرة من المواطنين في الشوارع وتحت التعذيب في السجون، وظلّ المئات مفقودين ومجهولين المصير وآخرين حوكموا في محاكم عسكرية، وتم هدم ٢٨ مسجداً للمسلمين الشيعة، واعتقال أغلب قيادات القوى السياسية والمجتمعية، وفصل المئات من أعمالهم، وذلك بما يشبه كرة الثلج التي ظلت تتدحرج وتكبر حتى يومنا هذا..





# رابعاً

الديموغرافيا الدينية  
وفق تقرير الخارجية  
الأمريكية ٢٠١٤



## رابعاً الديموغرافيا الدينية وفق تقرير الخارجية الأمريكية ٢٠١٤

قدرت وزارة «الخارجية الأمريكية» في تقريرها السنوي الصادر عام ٢٠١٤ بشأن «الحرية الدينية»، عدد السكان في البحرين بـ ١,٢ مليون نسمة، يشكل المواطنون البحرينيون منهم أقل بقليل من نصف السكان، و٩٩ في المئة من المواطنين هم من المسلمين، بينما المسيحيون والهندوس والبهاثيون واليهود يشكلون الـ ١ في المئة المتبقية.

وأشار التقرير إلى أنه وفقاً لمنتسبين للجالية اليهودية، فإن هناك ما بين ٣٦-٤٠ من المواطنين اليهود يمثلون ست عائلات، وأن المسلمين يشكلون ٧٠,٢ في المئة من مجموع السكان من المواطنين وغير المواطنين، فيما يمثل المسيحيون ٩ في المئة من مجموع السكان.



وبين التقرير وجود نحو ٣٥٠ مسجداً سنياً مرخصاً، في حين أن عدد الأماكن المرخصة للشيعة في البحرين تشمل ٨٦٣ مسجداً و٥٨٩ مآتماً، وأنه في المشروعات الإسكانية في مدينة حمد ومدينة عيسى، والتي غالباً ما تشهد مزيجاً مختلطاً من الشيعة والسنة، تميل إلى أن تشهد عدداً غير متناسب من المساجد السنية.

أما فيما يتعلق بالأجانب، والذين يأتي معظمهم من جنوب آسيا ومن دول عربية أخرى، فقدرهم التقرير بنحو ٥١ في المئة من مجموع السكان، أكثر من نصفهم يمثلون الديانات الهندوسية والبوذية والمسيحية والبهائية والسيخ.

واعتبر التقرير أن الدستور لا يحمي صراحة حرية الدين، وأنه على الرغم من أن الدستور يحظر التمييز في حقوق المواطنين وواجباتهم على أساس الدين أو العقيدة؛ إلا أنه لا توجد قوانين أخرى لمنع التمييز، ولا إجراءات لتقديم التظلم من التمييز.

وأوضح التقرير أن القانون البحريني يشترط حصول الجماعات الدينية المسلمة على ترخيص من وزارة العدل لممارسة نشاطها، ناهيك عن وجود ١٩ مؤسسة تابعة للجماعات الدينية غير المسلمة خاضعة لقانون وزارة التنمية الاجتماعية، بما في ذلك الكنائس المسيحية والمعابد الهندوسية.



**واعتبر التقرير أن الدستور لا يحمي صراحة حرية الدين، وأنه على الرغم من أن الدستور يحظر التمييز في حقوق المواطنين وواجباتهم على أساس الدين أو العقيدة؛ إلا أنه لا توجد قوانين أخرى لمنع التمييز، ولا إجراءات لتقديم التظلم من التمييز.**

وعلى صعيد متصل، تطرق التقرير إلى الاضطرابات التي شهدتها البلاد، بما في ذلك الاحتجاجات التي تطالب بالإصلاح السياسي، والعنف بين الجماعات المناهضة للحكومة وقوات الأمن.

وأشار إلى أنه خلال العام الأخير، اعتقلت الشرطة عدداً من الأشخاص، والذين تنتمي غالبيتهم الساحقة إلى الطائفة الشيعية، والكثير منهم كانوا ممن قاموا بهجمات عنيفة ضد الشرطة، فيما كان الآخرون من المتظاهرين السلميين، لافتاً التقرير إلى ما ورد من ادعاءات بشأن الاعتقال التعسفي والاستخدام المفرط للقوة، وسوء المعاملة.

وتطرق التقرير إلى ترحيل الشيخ حسين نجاتي، الذي كان من بين ٣١ من المواطنين البحرينيين الذين أسقطت جنسياتهم، وتعرض لضغوط لمغادرة البلاد، وأنه بحسب تقارير صحافية فإن ترحيل نجاتي تم بعد تحديد جدول زمني له للمغادرة.

وأشار التقرير إلى اعتقال عدد من رجال الدين الشيعة البارزين في العام ٢٠١١ لارتباطهم بحركة الاحتجاج المعارضة، لافتاً إلى اعتقال المنشد مهدي سهوان خلال مسيرة للمعارضة، ومن ثم الحكم عليه في شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠١٣ بالسجن ١٥ شهراً بتهمة إهانة الملك والدعوة إلى تجمع غير قانوني.



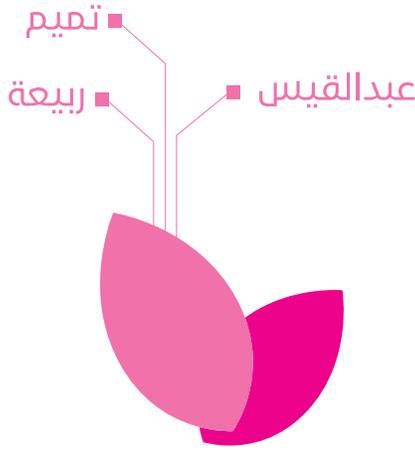
# خامساً

خارطة الجغرافيا الدينية  
في البحرين



## ٥ خامساً خارطة الجغرافيا الدينية في البحرين

تعرف البحرين حالياً بأنها مجموعة جزر تقع في الزاوية الجنوبية الغربية من حوض الخليج ويبلغ عددها ٣٣ جزيرة ومساحتها حوالي ٧٦٥,٣ كيلو متراً مربعاً، من أهمها وأشهرها خمس جزر، هي: المحرق والمنامة (البحرين) وسترة وحوار وأم النعسان وأم الصبان والنبيه صالح وجدا وجزر حوار وجزر أخرى متناهية الصغر.



سكان البحرين الأصليين من العرب هم شيعة من قبيلة بني عبد القيس وقبيلة تميم من مضر وقبيلة ربيعة. وتاريخياً كان هناك هجرات كثيرة خصوصاً في العقود الأخيرة من دول الخليج والدول العربية والآسيوية أتوا للعمل أو الإقامة، حيث فاق عددهم عدد السكان الأصليين لكنهم في الغالب تعايشوا معاً.

من جانبها، لا تقدم السلطة أي أرقام وإحصائيات عن التعداد السكاني بشكل حاسم، ويعتقد أن ذلك راجع لأسباب كثيرة أهمها مشروع التجنيس السياسي الذي باتت ملامحه واضحة المعالم، أيضاً ما يستدل من خلال الكثير من المعلومات من محاولة التلاعب بالدوائر الانتخابية والكتلة الانتخابية، لذلك فإن الأرقام

الرسمية غير متوفرة، ولكن وبحسب تقرير «الحرية الدينية في العالم» الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٦ يقدر أن ٧٠٪ من البحرينيين حالياً ينتمون للمذهب الشيعي، وهو ما يؤيد التقرير الصادر عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، فيما يتبع الثلث المتبقي ما تبقى من المدارس المختلفة الثلاثة من الإسلام السني، ومنهم عائلة آل خليفة الحاكمة والقبائل المؤيدة لها.

دينياً، فإن فالدين الإسلامي هو العقيدة الغالبة، حيث تدين به الأغلبية العظمى من أهالي البحرين. كما توجد في البحرين أيضاً أقلية يهودية قديمة، وكذلك أقليات هندوسية ومسيحية. وتذكر مصادر تاريخية أن البحرين كانت تضم طائفة مسيحية كبيرة قبل الإسلام تعيش في جزيرة سماهيج المعروفة اليوم باسم جزيرة المحرق وذلك في الموضع التي تقع فيها قريتا سماهيج والدير، وكانت تعتق المذهب النسطوري القائل بطبيعة واحدة للمسيح (ع) وهي الطبيعة البشرية، وقد تلاشت تدريجياً وبطرق سلمية نتيجة التحول إلى الإسلام.

وبحسب الدراسات التاريخية، فإن التواجد الديني الإسلامي تمثل في ثلاث مجموعات مذهبية: السنة المدينيون والسنة القبليون والشيعية. تبع السنة المدينيون المذهب الشافعي، والسنة القبليون المذهب المالكي، والشيعية من العرب والفرس المذهب الجعفري.

وتتنوع الخارطة الدينية في البحرين جغرافياً بين هذه الفئات، حيث تتواجد في البحرين مجموعات من كل المذاهب متوزعة بين المدن والقرى، فيما يتركز تواجد الشيعة العرب في القرى.

إثنيًا، فإن الشيعة ينقسمون إلى عرب أقحاح وهم سكان البحرين الأصليون، ويُعرفون باسم (البحارنة) ومفردها (بحراني)<sup>(١)</sup> بدلاً من (البحرينيين) ومفردها (بحريني) التي تطلق على غيرهم، أما القسم الآخر منهم فهم الشيعة الفرس الذين يسمون

---

(١) النسبة إلى البحرين في المعاجم سماعية (بحراني) وليست قياسية وهي الأفصح.

بـ(العجم) وهم الشيعة الذين ترجع أصولهم إلى إيران، وفي المقابل فإن السنة ينقسمون إلى ذات القسمين أيضاً، حيث ينتمي العرب منهم إلى قبائل عربية لها بطونها وتفرعاتها في الجزيرة العربية، فيما ترجع أصول السنة الفرس والذين يعرفون باسم (الهولة) إلى جنوبي إيران.



أما الأسرة الحاكمة في البحرين -وهي قبيلة «آل خليفة»- فقد جاءت إلى الأرخييل في عام ١٧٨٣ م وذلك من مدينة الزيارة الواقعة على الساحل الغربي لشبه جزيرة قطر الواقعة جنوبي البحرين، وأسست نظام حكمها في البحرين منذ ذلك الحين، وهو حكم قبلي يقوم على أساس حكم القبيلة وتحديداً بشكل توارثي.

وإزاء هذا التنوع المذهبي في البحرين الجزيرة الصغيرة، نؤكد هنا أن التجانس والتعايش والتسامح الديني والمذهبي ظل السمة الأبرز طوال تاريخ البلاد ولا زال بين كل هذه المكونات، إلا أن السلطات البحرينية دائماً ما كانت أمام لعبة واحدة لا غير، هي اللعب على التناقضات من أجل تأخير الشراكة والعدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية لمدة أطول، وهي الشعارات التي تتادي بها القوى المجتمعية والسياسية في البلاد.



# سادساً

شواهد الاضطهاد قبل

١٤ فبراير ٢٠١١



## الاضطهاد الاقتصادي الممنهج للمواطنين الشيعة

لم يكن التحول العمراني الذي شهدته البحرين منذ الطفرة النفطية في السبعينات متساوقاً مع واقع الفقر الاقتصادي والاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي بقيت قائمة، فالعائدات النفطية جراء بيع ٢٥٠ ألف برميل يومياً ظلت تحت إدارة مؤسسات توزيعية تشمل أعضاء من السلطة والموالين لها حكراً، كما ظلت مسألة الاستئثار بالثروة واحدة من أهم مقومات الاضطهاد الاقتصادي.

وشكل الاضطهاد الاقتصادي واحداً من عوامل السخط عند المواطنين الشيعة، حيث تشير الأرقام الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأن أكثر من ٤٥ ألف عامل يعيشون تحت خط الفقر، إذ تشير المعلومات إلى أن ٤١١٥٩ بحرينياً تتراوح رواتبهم بين ٢٠٠ و ٤٠٠ دينار، لكن هذا لا يشكل الواقع الوحيد، إذ تشير مؤسسة «ماكنزي» للاستشارات بحسب دراسة أعدتها قبل أكثر من عشر سنوات إلى أن «نحو ٢٠ ألف بحريني من دون وظيفة»، كما يشير التقرير الصادر في (يونيو/ حزيران ٢٠١٤) إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يقدر معدل البطالة الحقيقي بين البحرينيين بين ١٥ و ٢٠ في المئة، لكن الأرقام الرسمية ظلت تتحدث عن أقل من ذلك بكثير، علماً أن الغالبية العظمى من هؤلاء هم من الشيعة.

وتذهب معظم الوظائف التي خلقها القطاع الخاص -والذي يشكل في مجمله انعكاساً للنخبة الاقتصادية المقربة من الحكم- إلى أيدي غير بحرينية، وخصوصاً تلك التي تحتوي على مردود

ذي قيمة مضافة تفوق ألف دينار، فبحسب مؤشرات سوق العمل، تذهب الوظائف التي تفوق ١٠٠٠ دينار إلى ٩ بحريين فقط مقابل ٢٠٧ أجنب، بينما الراتب الذي يفوق ١٥٠٠ دينار حصل عليه ٤ بحريين مقابل ٢٩٦ أجنبيا، كذلك الرواتب التي تشكل أعلى من ٨٠٠ دينار حصل عليها ١٤ بحرينيا مقابل ٨٥ أجنبيا، وأعلى من ٩٠٠ دينار حصل عليها ٥ بحريين مقابل ٥٤ أجنبيا.

وحتى التجنيس الذي تقوم به السلطة من أجل إيجاد خلل ديموغرافي لأسباب سياسية، فإن أهدافه أصبحت تتجاوز تغيير التركيبة الديموغرافية إلى كونه عامل إفقار، وقد تم توجيهه إلى الشيعة لحرمانهم من الوظائف في عدة وزارات وهيئات رسمية، وحرمانهم من العديد من الخدمات الحكومية مثل الإسكان إذ تعطى الأولوية للمجنسين وكذلك الخدمات الصحية والتعليمية التي تتدهور تباعا، حيث باتت فئة المجنسين -والتي أعطي الغالبية العظمى منها الجنسية البحرينية بشكل غير قانوني- تزاخم المواطنين بنية مسبقة للسلطات بذلك.

ويشيع في البحرين نوعان من الفقر هما نتيجة للطبقية الفاحشة، حيث إن غالبية أبناء البحرين هم من فئة الفقراء، ولكن فقرهم على نحوين: فهو إما فقر ظاهر أو هو فقر مقنع، فلا تكاد تجد مواطنا من الناس يخلو من إحدى هاتين الحالتين، فهو إما فقير فقرا بيئا يسكن في بيت متهالك أو مكتظ بما يفوق طاقته ومساحة أرضه أو هما معا، وصاحبه يعمل -إن كان يعمل- بأجر لا يوفر حياة لائقة له ولعائلته.

وأما الفقير بالفقر المقنع فهو من يتقاضى راتباً جيداً نسبياً ولكن هذا الراتب يذهب إلى مصاريف القروض أو الديون التي لا يمكن بناء حياته بشكل جيد دونها.



وتشير المعلومات إلى تآكل الطبقة المتوسطة في البحرين نتيجة الاستئثار والتوزيع غير العادل للثروة والتضخم وارتفاع الأسعار وعدم قدرة الاقتصاد المحلي على إيجاد فرص عمل مناسبة بالإضافة إلى جمود حجم الرواتب وتدني مستوياتها ما يشكل تحدياً كبيراً لسياسات وخطط التنمية.

ويسيطر أفراد متنفذون ونخبة اقتصادية مقربة منهم على مجمل المشهد الاقتصادي في البلاد، فيما يكون العديد من هؤلاء ثروات خاصة، في ظل تعطيل المساءلة القانونية أو التشريعية حول مصادرها.

## حرمان الشيعة والتضييق عليهم في حقوقهم المدنية والاجتماعية

لقد بقي المواطنون الشيعة في البحرين دون اعتراف رسمي واضح منذ أمد بعيد، لذا بقوا محل انتقاص لحقوقهم المدنية على الدوام، إذ كانت ولا زالت حرية التعبير في البلاد تحت رحمة القيود التي تفرضها السلطة، فيما لا زال المنع بإنشاء قناة تلفزيونية أو إنشاء صحيفة أو إطلاق إذاعة ساري المفعول، وإضافة إلى كل ذلك فإن الإعلام الرسمي يهّمش المواطنين الشيعة في مختلف برامجهم، كما أنه لا يغطي شعائرهم المتعارفة من صلوات جمعة أو مواكب عزاء وغيرها، بل لا وجود ملموس لثقافة المكون الشيعي ولا حتى لهجة المحلية للمواطنين من أبناء الشيعة في الإذاعة والتلفاز.



كما أن انتهاك الخصوصية الجمعي ظل واحداً من علائم التضييق، حيث تتعرض الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالشيعة إلى التضييق في كافة المجالات، سواء كانت هذه الجمعيات ثقافية وتعليمية أو غير ذلك، فقد تعرض العديد منها إلى الإغلاق.

## حرمان الشيعة من إدارة أوقافهم الدينية

يُعرّف الوقف الإسلامي على أنه المكان الذي تبرع به شخص (أرض) من أجل إقامة الشعائر الدينية فيها (المساجد)، أو من أجل خدمة الناس كافة (مستشفى، مركز تعليم، وغيره..)، وله أحكام تشريعية خاصة في الإسلام، وهي أماكن تدار من قبل إدارة خاصة تسمى في البحرين بإدارة الأوقاف، هناك واحدة خاصة بالمواطنين من المذهب الشيعي، وأخرى خاصة بالمواطنين من المذهب السني.

وعن إدارة الأوقاف الشيعية فإنه يجري تعيينها من قبل السلطة، حيث يتم التصرف في الأوقاف بعيداً عن إرادة الواقفين وعلماء الشيعة.

ويعين مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية بإرادة حكومية منفردة؛ حيث يتم تعيين الرئيس وعشرة أعضاء بمرسوم ملكي، ويلحق المجلس المعين بوزير العدل والشؤون الإسلامية في مملكة البحرين.

وبذلك يتم التعيين بعيداً عن نظر رجال الدين من الطائفة الشيعية وتوجيهاتهم وإرشادهم، كما يتم التعيين بإرادة منفردة تتجاوز إرادة مئات الهيئات الوقفية التي ينبغي لإدارة الأوقاف الجعفرية الإشراف على أصولها الوقفية وتتميتها وصونها من الضرر والخسائر.

ولم تحظ هيئة الأوقاف الجعفرية على الاستقلالية الإدارية والتنظيمية والمالية التامة منذ تأسيسها عام ١٩٢٨؛ بل استولت السلطة عليها تحت مبررات التنظيم والتطوير والمأسسة والترسيم مما جعل العمل الوقفي تحت وصايتها في العصر الحاضر، فأدى ذلك إلى مصادرة الأملاك الوقفية وإضعاف دورها وأثرها في البحرين، و إفقاد العمل الوقفي استقلاليتها ومكانته وقيمتها وفعاليتها وتفاعل المجتمع والخيريين معه.

ويتبين للمتتبع لتاريخ هيئة الأوقاف الجعفرية الهيمنة الكاملة للسلطة عليها منذ عقود طويلة، وقد أشار الرئيس السابق لهيئة الأوقاف الجعفرية الوجيه صادق البحارنة في لقاء صحفي مع صحيفة الوسط المحلية بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٠٢ إلى أن مستشار حكومة البحرين شارلز بلغريف كان يصر على حضور جلسات مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية منذ التأسيس، وكان يتابع أدق التفاصيل المرتبطة بالعمل الوقفي وكان يكتب خطابات ومراسلات دائمة إلى مجلس الأوقاف الجعفرية تتعلق بكل الأمور الداخلة في اختصاصاتها؛ فيقول فيها مثلاً: «بما أنني سأغادر البحرين لفترة؛ فأرجو من الإدارة أن تتوقف عن البت في الأمر الفلاني (مثلاً مراجعة ما يجري في منطقة صيد روببان مهمة مملوكة للأوقاف)»، وفي خطاب آخر يقول: «إنني مطلقاً لا أوافق على أي قرار بالصرف حتى تستحصلوا قيمة المحصول في الثمرة الجديدة». بل كان تدخل مستشار حكومة البحرين في الأوقاف الجعفرية يصل إلى حد تحديد خيارات الخطباء الحسينيين والأنشطة والشعائر الدينية؛ إذ يشير في إحدى مراسلاته للأوقاف الجعفرية: «أرجو أن تتوقفوا عن الخوض في شأن الخطيب والمدرس لحين رجوعي من لندن».

ولا زالت إدارة الأوقاف خاضعة لهوى السلطة، حيث تقوم بتعيين موالين لها لإدارة الأوقاف، وتسيطر على قراراتها، فيما تستبعد الغالبية من المواطنين الشيعة والعلماء المستقلين من المشاركة في صناعة القرار.

ولا تقتصر هيمنة السلطة على الأوقاف على الجانب الإداري، إنما تتعدى ذلك بالهيمنة على حركة الأموال الوقفية وكيفية إدارة وصرف هذه الأموال، ما يؤدي إلى إلغاء الاستقلالية الإدارية والتنظيمية والتنسيقية، فعلى الرغم من أن الفقه الشيعي يسمح بصرف هذه الأموال في مشاريع ذات نفع عام مثل بناء المبرات

والمستشفيات وغيرها، إلا أن إدارة الأوقاف لا تقوم بذلك، وذلك بسبب هيمنة السلطة وعدم رغبتها في إدارة أموال الأوقاف على هذا النحو.

وتجدر الإشارة إلى أن القوانين الدولية تمنح الطوائف الدينية حق إدارة أوقافها بنفسها وفق قناعاتها الاجتماعية وضوابطها الشرعية ومصالحها الدينية، إلا أن السلطة تصدر حق إدارة الأوقاف الإسلامية منذ عقود. كما أن الواقف على المسجد أو الحسينية أو الحوزة العلمية أو المدرسة إنما يتجه بقصده لما تريده الشريعة الإسلامية في تولية من ترى الشريعة توليته، ولا يحق لأية جهة فرض وصاية على الأوقاف بعيدة عن إرادة الواقف، وهذا ما يدعوا الكثيرين للمطالبة باستقلالية الأوقاف استقلالية كاملة، مع إمكان مراقبة الدولة لحركة المال في الأوقاف بقدر مراقبتها لحركة الأموال في الجمعيات الأهلية، وإن تدخل السلطة بأكثر من ذلك يلغي هذه الاستقلالية التي لا يرضى الشرع بدونها.

وتتعرض الأوقاف للسرقة الدائمة من قبل المتنفذين وبعض المسؤولين بل حتى بعض المعيّنين في إدارة الأوقاف، حيث ناشد مدير سابق للأوقاف، العلماء الشيعة أن ينقذوا الأوقاف، فقال: «هل تصدقون أن أرضاً مساحتها ١٧٠ متراً إيجارها الشهري ٣٧٥ فلساً (يعني دولار واحد)، ويبلغ إيجارها السنوي ديناراً و ٦٧٠ فلساً (أقل من ٥ دولار)»، وهو الحال مع الكثير من أراضي الأوقاف.

## تغيب التراث والآثار والتاريخ الوطني ومحاولة تحريفه

تتمتع البحرين بتراث وآثار وتاريخ وطني زاخر، ظل يمثل هاجسا بالنسبة للسلطة في البلاد، لما يترتب عليه من نتائج تثبت أصول وقدام وجود المواطنين الشيعة على الأرض.

وينقسم التراث لدى شعب البحرين لتراث مادي ومعنوي:

### ■ التراث المعنوي

كانت هناك نهضة علمية يشار إليها بالبنان في المنطقة استمرت ما يقارب بين خمسة وسبعة قرون انتهت في القرن الحادي عشر الهجري مع دخول «العتوب» إلى البحرين، وخلفت مئات الأسماء من العلماء، حيث مثلت تركتهم آلاف المخطوطات التي لا زالت موجودة في مكتبات العالم الإسلامي، فيما المئات منها موجود في البحرين لدى أفراد، وقد همشت السلطة هذه النهضة لدرجة أن قاعة المخطوطات في متحف البحرين الوطني لا تحتوي على أي من هذه المخطوطات الإسلامية والوطنية، إذ تم استبدالها بمخطوطات مغربية وتونسية.

ويذكر باحثون ومهتمون في هذا المجال أنهم عرضوا على المتحف الوطني تزويده بمخطوطات عمرها ألف سنة وأخرى عمرها ثمانمائة سنة لكنهم تجاهلوا ذلك ولم يعيروه أي اهتمام.

كما أن المناهج الدراسية في البحرين لا تشير إلى هذه النهضة العلمية من قريب أو من بعيد، إذ يتم إحلال تراث بديل على كل المستويات.

## ■ التراث المادي

يحتوي التراث المادي لشعب البحرين على الكثير من العادات والملابس الوطنية والأكلات الشعبية ووسائل التنقل يطالها أيضاً التهميش، وكان المواطنون يستخدمون على سبيل المثال الحمير كوسيلة للتنقل، إلا أن متحف البحرين الوطني استبدل ذلك بالخيل والجمال كوسيلة للتنقل.

وفي جانب آخر، فإن هناك تمييزاً فاقعاً في التعاطي مع التراث الشعبي، حيث قامت السلطة باهتمام بالغ ببناء بعض البيوت الأثرية مثل بيت الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة، وبيت الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، والكثير من البيوت الأخرى لشخصيات من العائلة الحاكمة في جزيرة المحرق ومنطقة الجسرة وغيرها، بينما الكثير من البيوت لشخصيات من الطائفة الشيعية هدمت مثل بيت الطواش السيد سعيد خلف في العاصمة المنامة والذي كان يمثل في طريقة بنائه الفن المعماري القديم، وقد هدم من قبل وزارة البلديات هو وبيوت أخرى.

ويعتقد مهتمون في هذا الجانب أن مشروع إعادة بناء البيوت الآيلة للسقوط الذي توقف في السنوات المتأخرة تم استغلاله كمدخل للقضاء على الكثير من البيوت الأثرية والمعمارية والتي بنيت بشكل حديث، وذلك لتغيير هذه الواجهة الأثرية عن السواح والجيل الجديد.

أما النقوش الأثرية التي عكست قدم الهوية الثقافية والدينية البحرينية، فإن السلطة عمدت إلى تخريب ومحو الكثير منها إما بحجج الصيانة والتجديد، أو من خلال الانتقام المباشر كما حدث مع مسجد الشيخ محمد البريقي الذي هدمته في العام ٢٠١١ ضمن الحملة المسعورة لهدم المساجد الشيعية، حيث كان يحتوي على نقش أثري يصل عمره إلى ٤٠٠ سنة.

## تشويه التاريخ الوطني في المناهج الدراسية؛ بحذف مساهمات المواطنين الشيعة وحذف المعالم الشيعية من التاريخ الوطني

وإضافة على ما تم ذكره، فإن عملية تشويه وتزوير التاريخ الوطني شملت حقبة دخول شعب البحرين إلى الديانة الإسلامية كما ذكرنا سابقاً.

وقد رسخ التاريخ المزور أن البحرين كانت غير مأهولة بالسكان، حيث كانت تلال عالي مقبرة للحكام والأجانب يتم دفنهم فيها، ثم بدأ الاستيطان فيها في وقت لاحق، وهو ما شمل تغييب أصول البحارنة وانتمائهم لقبيلة عبدالقيس وبكر بن وائل، وقد بينت الكثير من الأحداث دور قبيلة عبدالقيس في تاريخ البحرين، إلا أن ذلك لا يتم الإشارة إليه في المناهج الدراسية.

ويغيب عن المناهج الدراسية كل تاريخ النهضة العلمية التي عاشتها البحرين في فترتها الذهبية في القرن الحادي عشر الهجري، وذلك لما للشيعة فيها من مساهمات كبيرة وعظيمة، حيث تشتهر البحرين بعلمائها والمفكرين الكبار في ذلك الوقت.

## أبرز المجالات التي تُغَيَّب فيها النهضة الحضارية والتراث الوطني المتعلق بالطائفة الشيعية



المتاحف الوطنية  
والأثرية



المدن



السياحة



المناهج  
الدراسية

سابعاً

شواهد الاضطهاد بعد

١٤ فبراير ٢٠١١



## سابعاً شواهد الاضطهاد بعد ١٤ فبراير ٢٠١١

### هدم ٣٨ مسجداً مسجلاً في الأوقاف الجعفرية

بعد انطلاق الحراك الديمقراطي في ١٤ فبراير ٢٠١١ تزامناً مع ثورات الربيع العربي، والذي خرج غالبية شعب البحرين خلاله مطالباً بالتحول الديمقراطي، وبعد قرابة الشهر من احتشاد البحرينيين في دوار اللؤلؤة، قامت قوات الأمن البحرينية بمهاجمة المعتصمين فيه، وذلك بعد فرض حالة ما يسمى في الأدبيات الرسمية «السلامة الوطنية» (حالة الطوارئ) يوم ١٥ مارس ٢٠١١، وامتدت حتى نهاية يونيو ٢٠١١، إذ شهدت تلك الحقبة العديد من الانتهاكات الكبيرة والجسيمة، شملت فيما شملت عمليات هدم لأكثر من ٣٨ مسجداً مع التخريب والعبث في العشرات من المساجد الأخرى، وهو ما شكل سابقة في تاريخ البحرين منذ دخول شعبها في الإسلام خلال القرن الأول من عهده.



وشملت تلك الحملة إزالة مساجد ومقابر وأضرحة من جذورها، حيث كانت تلك العمليات تقام في وضح النهار وبعضها في أوقات الليل المتأخرة وتغلق المناطق للقيام بها، وقد أثبتت اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق عمليات الهدم، مؤكدة أنها غير مشروعة وتتعارض مع القانون والشرع ولا يوجد مبرر للقيام به.

وتوزعت أعمال الهدم للمساجد على جميع المحافظات والمناطق في شرق البحرين وغربها وشمالها وجنوبها، حيث شارك في ذلك جنود تابعون لوزارة الدفاع (الجيش) ووزارة الداخلية ووزارة العدل والشئون الإسلامية ووزارة البلديات وجهات أخرى.

وقد شكل هدم ٣٨ مسجداً في البحرين صدمة على المستوى المحلي والعالمي، ما دعا العديد من المنظمات الحقوقية والسياسية والأهلية ورؤساء بعض الدول إلى إدانة هذه الجريمة وهذا التصرف الخطير والتجاوز للعرف والمنطق الإنساني والأخلاقي.

|   |   |
|---|---|
| مسجد الرسول الأكرم <sup>(٤)</sup><br>كرزكان | مسجد الإمام الباقر <sup>(٤)</sup><br>النويدرات  |
| مسجد الوطية<br>مقابة                        | مسجد أبوبذر الغفاري <sup>(٥)</sup><br>النويدرات |
| مسجد فدك الزهراء<br>مدينة حمد               | مسجد الشيخ يوسف<br>النويدرات                    |
| مسجد أبو طالب <sup>(٤)</sup><br>مدينة حمد   | مسجد الإمام الهادي <sup>(٤)</sup><br>النويدرات  |
| مسجد أم البنين<br>مدينة حمد                 | مسجد الإمام الصادق <sup>(٤)</sup><br>النويدرات  |
| مسجد سلمان المحمدي<br>مدينة حمد             | مسجد سلمان الفارسي<br>النويدرات                 |
| جامع الشيخ موسى<br>الحجر                    | مسجد الإمام الحسن <sup>(٤)</sup><br>النويدرات   |
| مسجد الإمام علي<br>صد                       | مسجد مؤمن<br>النويدرات                          |

|                     |               |
|---------------------|---------------|
| مسجد البريفي        | عالي          |
| مسجد عين رستان      | عالي          |
| مسجد الإمام العسكري | مدينة حمد     |
| مسجد الوطنية        | الماحوز       |
| مسجد مزار الإمام    | دار كليب      |
| الإمام الصادق       | سلماباد       |
| الإمام الحسين       | إسكان سلماباد |
| الإمام الهادي       | مدينة حمد     |
| مسجد أبو ذر         | كرباباد       |
| العبد الصالح        | البرهامة      |
| بن شملان            | البرهامة      |
| الفسلة              | عالي          |

|                                   |            |
|-----------------------------------|------------|
| مسجد الإمام الجواد <sup>(ع)</sup> | النويدرات  |
| مسجد الدويرة                      | النويدرات  |
| مسجد الإمام علي <sup>(ع)</sup>    | مدينة زايد |
| مسجد الزهراء <sup>(ع)</sup>       | مدينة زايد |
| مسجد العلويات                     | المنامة    |
| مسجد المراوحة                     | الزنج      |
| مسجد العلويات                     | المنامة    |
| مسجد الكويكبات                    | الكورة     |
| الشيخ عابد                        | سترة       |
| الإمام الجواد                     | مدينة حمد  |
| الإمام السجاد                     | اللوزي     |
| البقيع                            | اللوزي     |

## استهداف المساجد المسجلة في الأوقاف الجعفرية

أصبحت المساجد الشيعية بعد فرض حالة الطوارئ في البلاد عرضة للاستهداف والتخريب وإطلاق النار والسرقات بشكل متكرر، وقد شملت عمليات التخريب جامع الإمام الصادق (ع) في منطقة الدراز بعد مدهامته من قبل قوات الأمن والجيش ومدنيين في ٢٠١١/٥/١٣ وأعتدوا على عامل التنظيفات المقيم فيه، وقاموا بتكسير الأبواب وعملوا على بعثرة العشرات من نسخ القرآن الكريم وكتب الأدعية والترب الحسينية (قطع ترايبية يسجد عليها المصلي) وسرقة بعض شاشات التلفزيون وتخريب محتويات غرفة التحكم بالصوتيات، بالإضافة إلى ترك بعض القنابل الصوتية التي تستخدم في قمع التظاهرات بجانب المحراب الذي يصلي فيه الشيخ عيسى أحمد قاسم أحد الزعماء الشيعية.

بطاله التخريب  
الطائفي باستمرار

مسجد صعصعة

1000  
عمره يتجاوز الألف عام

مغلق حالياً  
بالصفايح الحديدية

من أقدم  
مساجد البحرين

كما شملت عمليات التخريب والسرقات العديد من المساجد في مختلف المناطق، ومنها ما تم توثيقه ومنها ما لم يتم ذلك، ومن تلك المساجد مسجد الخضر (ع) في منطقة بني جمرة وهو أحد المساجد القديمة والمعروفة، والتي شملتها عمليات التخريب في

تاريخ ٢٥/٤/٢٠١١ من خلال هدم جزء من مقدمة المسجد ثم مدهمته من قبل قوات الأمن المدعومة بقوات الجيش وتكسير بعض الأبواب فيه وتخريب بعض محتوياته وبعثرة نسخ القرآن الكريم وكتب الأدعية والتراب الحسينية.

وفي منطقة عسكر، قامت قوات الأمن بتاريخ ١٥/٣/٢٠١١ بتخريب مسجد ومقام الصحابي الجليل صعصعة بن صوحان (رض) الذي يعتبر من أقدم المساجد في البحرين إطلاقاً، يبلغ عمره ألف عام ويحوي قبر الصحابي صعصعة بن صوحان العبدي، حيث شملت عمليات تخريبه العبث بالضريح (السياج الموضوع على القبر) وتكسير أبوابه ونوافذه وإزالة المظلة الأمامية والعبث بمحتوياته وسرقة المكيفات وصندوق التبرعات التابع للمسجد، وإغلاقه بشبك وصفائح حديدية لمنع أي أحد من الوصول إليه، ثم قاموا بلصق صور لرموز السلطة على مدخل المسجد. وقد تعرض هذا المسجد لأكثر من اعتداء وتخريب.



أما مسجد الشيخ ابراهيم بن الأشتر والواقع في وسط البحر في جزيرة صغيرة محاذية لمنطقة عسكر، فقد تعرض للاعتداء والتخريب بتاريخ ٢٤/٥/٢٠١١، ولأن لا يعلم مدى التخريب الذي طال المسجد بسبب منع الناس من الوصول إليه، ولكن شهود عيان شاهدوا عملية التخريب وقت حدوثها.

إن عمليات التخريب طالت العشرات من المساجد ولا زالت، منها مسجد الإمام علي (ع)، وجامع المشرف في منطقة جدحفص، ومسجد الشيخ يعقوب في منطقة النعيم، ومسجد الأنوار في منطقة الدير، ومسجد الشيخ علي بن لطف الله في منطقة جد الحاج، ومسجد الشيخ محسن في منطقة الدراز، وكل ذلك في العام ٢٠١١ الذي شهد الكثير من الانتهاكات.

ولا تزال المساجد الشيعية عرضة للاعتداءات حتى العام ٢٠١٥، حيث تعرض جامع منطقة عالي للاعتداء والتخريب والعبث في محتوياته، كما تعرض مسجد الشيخ درويش في منطقة الدراز لمرة واحدة، ومسجد العبد الصالح في منطقة الهمله لمرتين خلال شهرين إلى إطلاق نار من قبل ما تسميه الجهات الأمنية الرسمية «مجهولين»، حيث لا تبدي هذه الجهات جديتها في الوصول إلى هؤلاء بحسب ما يدل تجاهلها إلى ذلك.

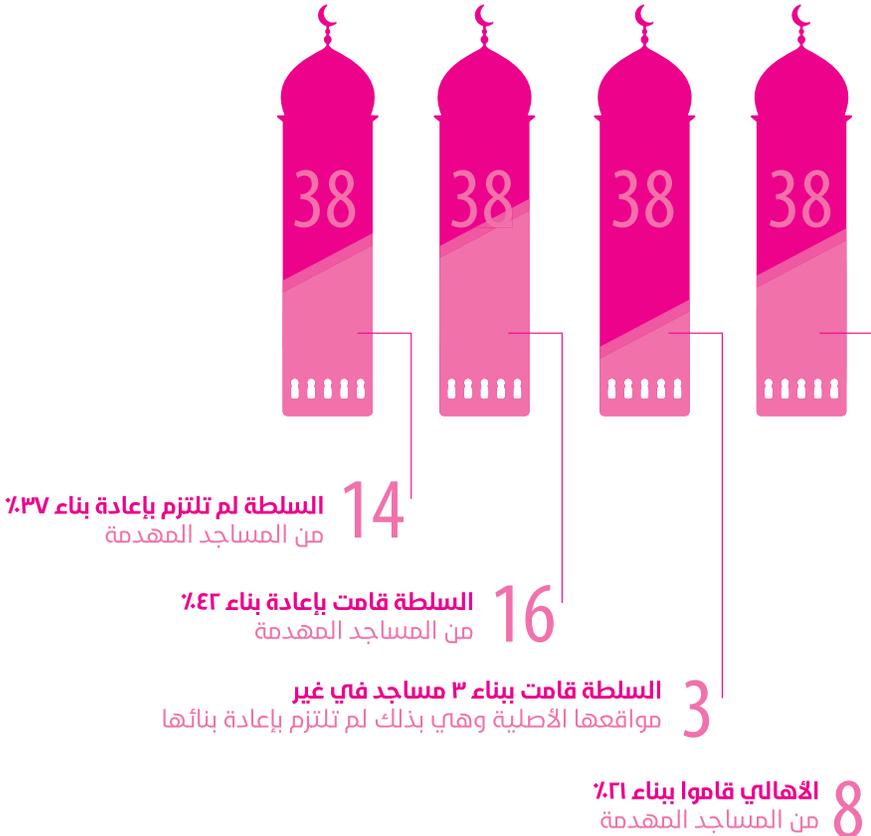
وقد ظلت المساجد والمآتم الحسينية في مرمى قوات الأمن كلما حدثت احتجاجات وتظاهرات في المناطق الشيعية، حيث أظهرت بعض الفيديوات المصورة من قبل مواطنين من أماكنهم السكنية، قوات الأمن وهي تستهدف نوافذ المساجد بشكل متعمد بعبوات الغازات المسيلة للدموع والقنابل الصوتية والمطاطية.

ولازالت السلطات البحرينية، تماطل في بناء ٣٨ مسجداً شيعياً قامت بهدمها في العام ٢٠١١ أثناء فرض حالة الطوارئ، ورغم مباهاة السلطات بتسريع وتيرة بناء المساجد بحيث يتم إنجازها جميعاً بحلول العام ٢٠١٤، فإن السلطات حتى العام ٢٠١٥ لم تعد بناء سوى ١٢ مسجداً من أصل ٣٨ مسجداً، وهو عدد محدود إذا ما قيس بالإمكانات التي تمتلكها السلطة في تسريع هذه العملية.

وإلى جانب ذلك فإن السلطات قامت ببناء ٤ مساجد في غير مواقعها الأصلية دون أي سبب حقيقي إلا أن يكون السبب هو استفزاز مشاعر المواطنين الشيعة بحسب ما يعتقد هؤلاء أنفسهم.

وفضلاً عن بناء مساجد في غير مواقعها، فإن السلطات قالت لوفد اللجنة الأمريكية للحرية الدينية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية الذي زار البحرين في العام ٢٠١٤ أنه تم إعادة بناء ١٠ مساجد من أصل ٣٠ مسجداً، بينما خلصت اللجنة أن «الطائفة الشيعية قد تحملت نفقات وبناء ٦ من أصل ١٠ منشآت تدعي الحكومة أنها قامت بترميمها وإعادة تعميمها»، علماً أن الطائفة الشيعية قد تحملت نفقات وبناء ٨ مساجد من مجموع المساجد المهدمة.

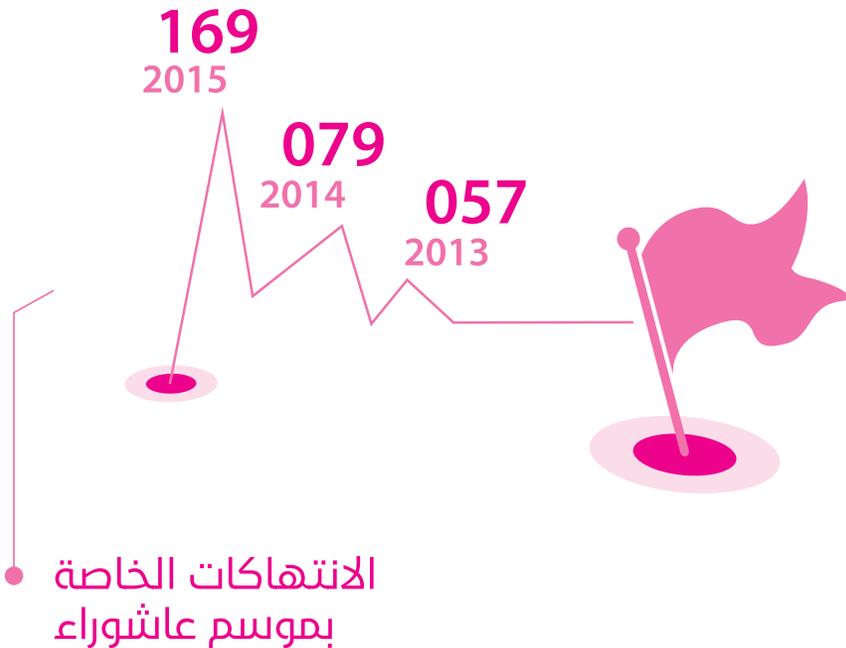
إجمالاً، فإن ما تم بناؤه من المساجد يبلغ ٢٠ مسجداً، ١٢ مسجداً قامت السلطة ببنائه، و٨ مساجد قامت الطائفة الشيعية ببنائها، وذلك إلى جانب ٤ مساجد بنتها السلطة في غير مواقعها الأصلية، فيما لم يتم انجاز بناء ١٤ مسجداً حتى كتابة هذا التقرير.



## محاصرة النشاط الديني للشيعة والتضييق على حرية ممارسة الشعائر الخاصة

بلغ عدد الحالات المتعلقة بالتضييق على مراسم إحياء عاشوراء (مراسم خاصة بالشيعة تتعلق بالذكرى السنوية لمقتل الإمام الحسين وهو الابن الثاني لابنة النبي محمد الذي بعث بالإسلام)، ٥٧ حالة خلال العام ٢٠١٣، و٧٩ حالة خلال العام ٢٠١٤، أما في العام ٢٠١٥ فقد بلغت الحالات الموثقة ١٦٩ حالة شملت الاستدعاء والتحقيق مع الخطباء والمنشدين ومسؤولي المآتم والقائمين على الفعاليات الدينية والأفراد العاديين المشاركين في مراسم إحياء الذكرى، والاستخدام المفرط للقوة أثناء قمع قوات الأمن للمشاركين في مراسم الإحياء على خلفية تخريب ومصادرة المظاهر التعبيرية للذكرى.

وتشير الأرقام إلى توقيف خطيبين شيعيين في العام ٢٠١٤ عن الخطابة يوم الجمعة ومنع السفر عن أحدهم وذلك على خلفية تطرقهم للشأن السياسي في خطب الجمعة، ما يعد تضييقاً ومساساً بحرية التعبير.



وقد جاء في التبريرات والحجج التي ساقتها وزارة الداخلية البحرينية بعد تهجير عالم الدين الشيعي الشيخ حسين النجاتي في العام ٢٠١٤، والمنشورة رسمياً بأنه كان يقبض (الخمس) - \*مبلغ مالي يتسلمه رجل الدين ويصرف جزءاً منه في التعليم الديني والجزء الآخر على الفقراء- من غير إجازة رسمية، حيث يعد الخمس واجباً على متبعي المذهب الإسلامي الشيعي وهو أمر تعبدي يقومون به، ما يعني أن أخذ الإجازة عليه لا يمثل ضرورة، فضلاً عن أن المذهب الشيعي لا يجيز أخذ هذا الإذن في هذا الأمر الديني الخالص ولا يرى له أي اعتبار.

وتسعى السلطات دائماً إلى محاصرة النشاط الديني، حيث تحاصر أي مشروع شعبي وعلمائي لتعليم أحكام المذهب الشيعي التبعدي وتربطه بالإجازة الرسمية وإلا عدّ مخالفة قانونية، وهو ما يشير إلى حجم الانتهاك لحق إنساني طبيعي، فبينما تمنع السلطة تعليم المذهب الجعفري ضمن المناهج الدراسية في المدارس الحكومية فإنها في ذات الوقت تحاصر التعليم الديني في الخارج، وهذا ما تمثل فعلاً في إغلاق "المجلس الإسلامي العلمائي" الذي كان يمثل أكبر هيئة تعليمية للمواطنين الشيعة.

وعلى خلفية قضية المساجد المهدامة، فإن قوات الأمن قامت في العديد من المرات بمنع إقامة صلوات الجماعة (وهي شعيرة جماعية لأداء الصلاة المعتادة) في بعض تلك المساجد ومحاصرة المصلين واعتقالهم في عدد من المرات وذلك لمنعهم من أداء الصلاة، وهو ما حدث بشكل متكرر في المسجد التاريخي الذي هدمته السلطات خلال فترة الطوارئ ٢٠١١ المسمى بالشيخ محمد البريفي في منطقة عالي، ومسجد أبي ذر الغفاري في منطقة النويدرات، والأخير حوّلتها السلطات إلى حديقة عامة كما ذكرنا سابقاً!

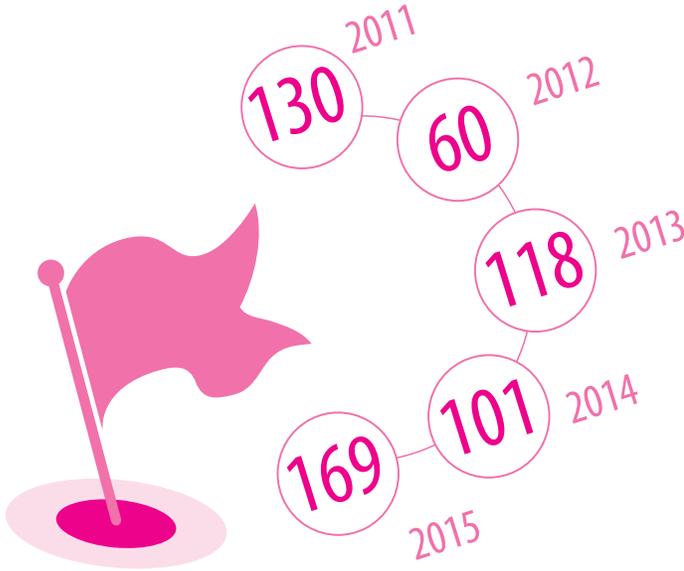
كما قامت السلطات بشكل متكرر بمحاصرة المصلين لمنعهم من الوصول إلى منطقة الدراز لإقامة شعيرة صلاة الجمعة في أكبر تجمع ديني أسبوعي تشهده البلاد، ما أدى لسقوط أحد الضحايا خلال ملاحقة قوات الأمن له لمنعهم من الوصول للمنطقة، فيما قامت بمضايقتهم في مرات أخرى بنصب نقاط التفتيش وتكديسهم في إزدحامات مرورية خانقة.

إنّ محاصرة النشاط الديني وملاحقته بشتى الوسائل عبّر عنه بشكل صريح تقرير مستشار الحكومة السابق الدكتور صلاح البندر، والذي جاء في مخطط بعيد المدى بميزانية بالملايين لاحتواء النشاط الديني الشيعي والسيطرة عليه أمنياً وسياسياً وتنظيمياً، أو القضاء عليه بالقوة في حال عدم القدرة على ذلك.

وعلى نحو مجمل، فإنه منذ إنطلاق الحراك الشعبي الديمقراطي في ٢٠١١ حتى العام ٢٠١٥ بلغ مجموع الانتهاكات الواقعة على الحريات الدينية أكثر من ٥٦٠ انتهاكاً، بواقع ١٣٠ انتهاكاً في ٢٠١١، و٦٠ انتهاكاً في العام ٢٠١٢، و١١٨ انتهاكاً في العام ٢٠١٣، و١٠١ انتهاكاً في العام ٢٠١٤، و١٦٩ انتهاكاً في العام ٢٠١٥.



## مجمّل انتهاكات الحريات الدينية



وتعدّ أبرز تلك الانتهاكات باستثناء العام ٢٠١٤: هدم ٣٨ مسجداً شيعياً، والتضييق على مراسم ذكرى عاشوراء، ومنع الناس من أداء صلوات الجمعة لمرتين في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢.

## ازدراء الشيعة في الإعلام (الرسمي وشبه الرسمي) والتلفاز الرسمي

ظلّ ازدراء الطائفة الشيعية في البحرين أيقونة بارزة تدلّ على غياب المواطنة المتساوية بشكل تام منذ مارس ٢٠١١، حيث حظي الإعلام بشتى أنواعه (المقروء والمسموع والمرئي) بضخ مادة الكراهية في خطاب لا يخلو من الإقصاء الواضح، وهذا ما صرّحت به العديد من المنظمات الدولية التي تعنى بهذا الشأن.

إنّ ازدياد خطابات الكراهية في البحرين هو الأمر الذي أشار إليه الممثل الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في بيروت أحمد عبد السلام في شهر أبريل ٢٠١٤ عندما قال: «لاحظنا ازدياد خطابات الكراهية في البحرين في الأعوام الأخيرة، وذلك من خلال رصد قام به الفريق التقني التابع للمفوضية، والذي يتواجد في البحرين منذ قرابة شهرين».



ويقصي التلفزيون والإذاعة الرسميين الشيعة في مختلف البرامج، حيث لا تحظى أي من شعائهم بالتغطية، بل لا وجود لمموس لثقافة المكون الشيعي ولا حتى إلى اللهجة المحلية للمواطنين من أبناء الشيعة في الإذاعة والتلفاز.

وبرز الاضطهاد الطائفي بشكل مكشوف بعد ٢٠١١م في البرامج التي قدمها تلفزيون البحرين الرسمي وتعرض فيها إلى المواطنين الشيعة وثقافتهم، إذ هاجم الشيعة مستعملاً مختلف أساليب التجريح و السباب والكرهية والسخرية من معتقداتهم ومن طقوسهم، ووصفهم بأوصاف عنصرية وتسقيطية وتخوينية.

وقد وصل الأمر في بعض الحالات إلى فتح المجال أمام المشاهدين بشكل حر لتجريح الشيعة، والتشفي بما وقع عليهم من قمع وقتل واضطهاد وتعذيب وهدم لمساجدهم والمطالبة بإيقاع ما هو أشد من ذلك.

أما بالنسبة لهجة البحرينية المحلية التي تعتبر اللهجة الأصيلة على جزيرة البحرين حسب دراسات لغوية وحفزية، فقد حظيت هي الأخرى نصيباً وافراً من الاستهزاء ضمن سياسة الاضطهاد الطائفي الذي يضج به إعلام تلفزيون البحرين رسمياً.

وتكتظ برامج التلفزيون الرسمي ببرامج اجتماعية وترفيهية خصوصاً في المناسبات المختلفة، كشهر رمضان المبارك مثلاً، إلا أن المتتبع لتلك البرامج يجد أن التغيب المتعمد للهجة رئيسية في البحرين واضح لا لبس فيه، ولعل ثمة سبباً يضاف إلى سبب التمييز والإقصاء المتقصد لتلك اللهجة، وهو اختيار الكوادر الإعلامية من لون وطائفة معينة، وهذا ما يصبغ البرامج بصبغة التحيز.

وتفانم ازدراء اللهجة المحلية الأصيلة في الإعلام البحريني، من بعد أحداث فبراير ٢٠١١م، إذ يتم ازدراؤها علناً في التلفاز الرسمي خاصة والإعلام الرسمي والترفيهي عامة. وهناك أمثلة على الاستهزاء باللهجة البحرانية الأصيلة في التلفاز الرسمي كبرنامج حوار مفتوح، الذي يُقدّمه إعلامي بحريني، وأيضاً من قبل إعلاميين بحرينيين في صحف رسمية كصحيفة الوطن وصحيفة البلاد.

كما أن حالة الازدراء برزت في الإعلام الترفيهي ضمن المسرحيات التي يبثها تلفزيون البحرين، حيث تحاول تلك المسرحيات الفكاهية تقديم الفرد البحراني القروي على أنه بسيط وغبي أحياناً.

### شتم الطائفة الشيعية والتحريض على كراهيتها في خطب الجمعة وبعض الفعاليات

كان شتم الطائفة الشيعية وتكفيرها يتم بشكل خجول قبل اندلاع الحراك الديمقراطي في ١٤ فبراير ٢٠١١، إلا أنه أخذ يتصاعد بعد هذا التاريخ بشكل علني ووسط رغبة وتشجيع رسمي كما يبدو، حيث لم تتخذ السلطة أي إجراء تجاه من يقوم بذلك، بل كان رموز السلطة يكيلون المدائح لمن يقوم بذلك ويلتقون بهم في لقاءات عامة، ومن تلك اللقاءات لقاء أحد المسؤولين مع جاسم السعيدي (وهو أحد رموز التكفير العلني للشيعية) وقوله عنه بأن من أحبه فقد أحبني، وقد نشر ذلك في الصحافة المحلية.

وبرز عدة رجال دين بتكفير الشيعة خلال إلقاءهم خطب الجمعة، منهم جاسم السعيدي خطيب جامع سبيكة النصف بمدينة عيسى، وجاسم مطلق الذواذي خطيب جامع عيسى بن سلمان في منطقة سافرة، وجمال الشرقي خطيب جامع كانو بمدينة حمد، وعبدالرحمن الفاضل خطيب جامع نوف النصار بمدينة عيسى، وعادل حسن الحمد خطيب جامع النصف بمنطقة الرفاع.

حيث كُفر هؤلاء الشيعة وقاموا بالدعاء عليهم وشتموهم ووصفوهم -كما في بعض الحالات- بأسماء بعض الحيوانات في خطب مليئة بالكراهية والحقد والعنصرية، كما حرصوا السلطة في البحرين والسلطات الخليجية ضدهم.

إن شتم الطائفة الشيعية في البحرين لم يقتصر على ذلك، حيث استضافت بعض الجماعات الموالية للسلطة بعض شيوخ التكفير الإقليميين في فعاليات لأغراض جمع المال ودعم الجهاد، من أولئك عثمان الخميس، وحجاج العجمي، محمد العريفي، عدنان العرعور، وصالح الفايز، حيث عرف هؤلاء بتكفيرهم للشيعية وازدراءهم إليهم وتحريضهم ضدهم علناً وعلى شاشات التلفزيون، وللعلم فإن بعضهم أوقف في بلدان خليجية في قضايا تطرف أو جمدت حساباتهم البنكية بعد ثبات تورطهم في دعم أنشطة متطرفة. كما أستضيف آخرون في فعاليات أخرى وازدروا بالشيعية علناً وحرصوا ضدهم.



كفر هؤلاء الشيعة وقاموا بالدعاء عليهم  
ونشتموهم ووصفوههم ... بأسماء بعض  
الحيوانات في خطب مليئة بالكراهية  
والحقد والعنصرية.

وقد كانت تلك الاستضافات على مرأى ومسمع السلطات البحرينية، في حين لم تحرك ساكناً، وهو ما أشار عند المواطنين الشيعة إلى تواطئها مع هؤلاء ضدهم، لأنها كانت تتخذ إجراءات ضد بعض المغردين هنا وهناك وضد بعض الخطباء الشيعة بسبب معارضتهم لسلوكيات السلطة، إلا أنها غضت الطرف عن التكفيريين وسمحت لهم بدخول البلاد وأعطتهم الحق في تنظيم فعاليات عامة تزدرى بالشيعية!

## الإهمال المتعمد والتخريب الرسمي للمواقع الأثرية والتاريخية التي تتعلق بالموروث الشيعي

تفتقد السلطة اللباقية الأدبية واللباقية الحضارية في التعاطي مع التراث الوطني، حيث أقدمت مع تدشينها لمرحلة ما أسمته في أديباتها «حالة السلامة الوطنية» (حالة الطوارئ ٢٠١١) بهدم أعرق وأقدم المساجد التاريخية، والتي شكّلت جزءاً من تاريخ البحرين، ضمنها مسجد الشيخ محمد البربغلي الأثري الذي تأسس عام ١٥٤٩م.

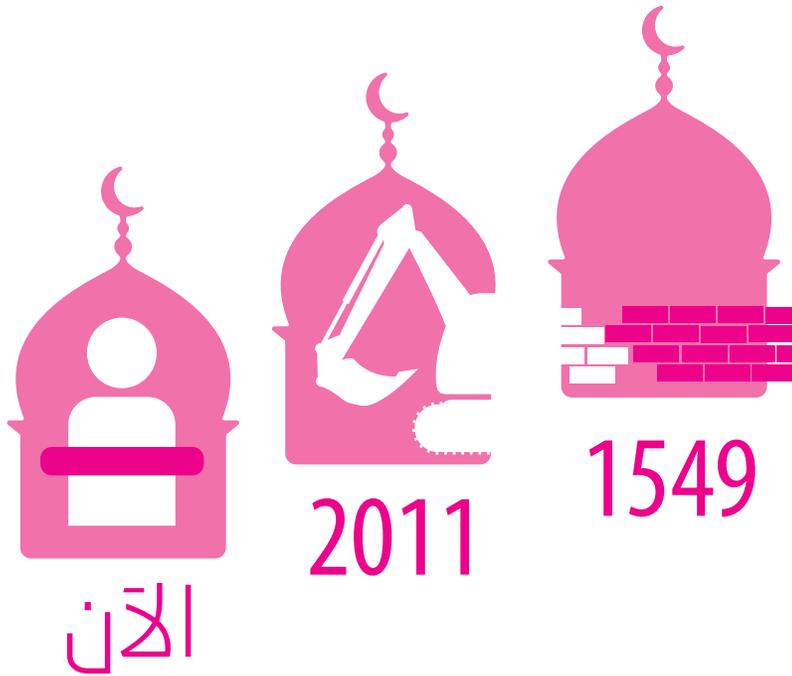
إنّ إقدام السلطة على تدمير مساجد بهذا العمر كشف عن خلفية تعاطيها مع المقدسات الدينية والتراث الحضاري والثقافي، واستهتارها في الحفاظ عليه.

وكانت السلطات أقدمت على إزالة وتجريف عدد كبير من تلال عالي الأثرية التابعة لقبور يمتد عمرها إلى نحو خمسة آلاف سنة قبل عدة أعوام، كما حاولت تغيير اسم جزء منها وإحاقه بمناطق غير منطقة عالي التي عرفت التلال باسمها.

ويعد الإهمال الرسمي للمواقع الأثرية والتاريخية والمقامات والمزارات الدينية الموجودة في مناطق الشيعة علامة بارزة في التعاطي الرسمي، حيث لا تدرج السلطات المعنية هذه الأماكن ضمن الدليل السياحي الوطني، ولا تعيره أي اهتمام، رغم أن هذه الأماكن من الممكن أن تستثمر سياحياً وتصبح مقصداً للزوار والسائحين الأجانب.

كما أن محاولات تغييب الهوية ظل معتملاً عند السلطات بتغيير أسماء بعض المناطق إلى أسماء مستحدثة، واستقطاع جزء من بعض المناطق وإحاقه بمناطق أخرى، وذلك لأغراض سياسية عميقة.

وقد ظل أعضاء بعض المجالس البلدية في البحرين يشكون من استمرار تعمد الدولة إهمال التراث الوطني الواقع في بعض المحافظات.



البريفي .. جذور ضاربة، هدم جائر، منع مستمر

## ازدراء المواطنين الشيعة من قبل الأجهزة الأمنية

بعد إطلاق أيدي الأجهزة الأمنية في البحرين اثر انطلاق الحراك الديمقراطي في العام ٢٠١١، فإن هذه الأجهزة ظلت تزدرى الطائفة الشيعية والمواطنين الشيعة على الدوام، وذلك من دون أن يحرك أحداً من المسؤولين في السلطة ساكناً حول ذلك.



### غرف التعذيب التي حوت العديد من قصص الإهانات والشتائم والسباب للطائفة الشيعية

وقد تعددت أشكال ازدراء المواطنين الشيعة وطائفهم الكريمة تارة من خلال تلقي الإهانات في نقاط التفتيش، إلى الحد الذي وصل إلى سؤال المواطنين عن كونهم من الطائفة السنية الكريمة أو هم كلاب، وتارة أخرى من خلال المداهمات التي تنفذها الأجهزة الأمنية بشكل ليلي، حيث سجلت الكثير من الحالات القيام بتمزيق صور الرموز والمراجع الدينية الشيعية وإهانتها والبصق عليها، وتارة من خلال غرف التعذيب التي حوت العديد من قصص الإهانات والشتائم والسباب للطائفة الشيعية، فيما أظهرت فيديوات مصورة لرجال أمن خلال قمعهم لتظاهرات في مناطق شيعية قيامهم بإطلاق الشتائم للشيعة ووصفهم بـ«أبناء المتعة» وأوصاف أخرى.

إنّ العديد من حوادث الازدراء والإهانة للمعتقدات التي مرت على المواطنين الشيعة عكست المنهجية الأمنية والعقيدة القائمة

على البعد الطائفي التي بنيت عليها هذه الأجهزة، حيث أظهرت صور موثقة طباعة وحدة الإرشاد بقوة الدفاع (الجيش) لكتيبات تكفر الشيعة وتزدري معتقداتهم، وتوزيعه على منتسبي الجيش.

وتضمن إحدى هذه الكتب لمؤلفه سعيد القحطاني «نور السنة وظلمات البدعة في الكتاب والسنة» تكفير الشيعة بالإشارة إلى معتقداتهم الدينية في زيارة قبور وأضرحة النبي محمد وأئمة أهل البيت الموجودة في المدينة المنورة بالسعودية والعراق وإيران، ونص الكتاب على أن من بين أعمال الكفر «الطواف بالقبور تقرباً إلى أصحابه»، كما يصف الكتاب من يسميهم «الرافضة» أي الشيعة بأصحاب البدع وبأنها من «الفرق الضالة» في اعتقاداتها والتي «تدخل فيها الإسماعيلية، النصيرية والدروز وغيرهما»، فيما اعتبر احتفالات الرافضة «الشيعة» وبعض الفرق الدينية الأخرى بالمولد النبوي «واتخاذه عيداً فيه تشبه باليهود والنصارى في أعيادهم، وقد نهينا عن التشبه بهم»، مشيراً في السياق ذاته للاحتفال بالإسراء والمعراج والاحتفال بالنصف من شعبان.



وتضمن إحدى هذه الكتب ... تكفير  
الشيعة بالإشارة إلى معتقداتهم  
الدينية -

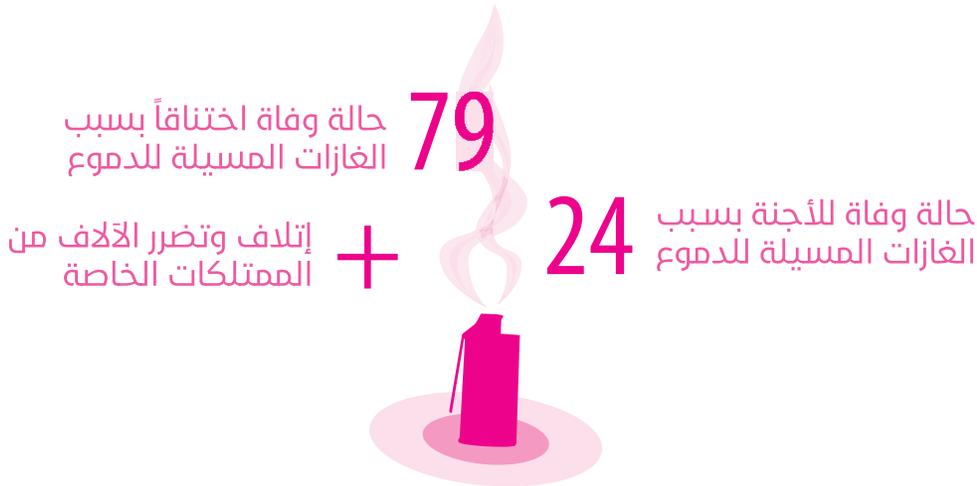
كما قامت مديرية الإرشاد بوزارة الدفاع أيضاً بطباعة كتاب آخر على نفقتها للمؤلف نفسه، تحت عنوان «نور التوحيد وظلمات الشرك في ضوء الكتاب والسنة»، وهو يحوي مضامين التكفير ذاتها، ويمثل واحداً من الكتب التي يتم توزيعها على منتسبي قوة الدفاع البحرينية.

وقد أكد تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق على ذلك في عدة مواقع منه، حيث أشار إلى تعرض المواطنين الشيعة إلى الشتائم بسبب معتقداتهم الدينية والطائفية من قبل الأجهزة الأمنية، كما وأشار إلى توجيه هذه الأجهزة الأمانة للمعتقدات والرموز الدينية للمواطنين الشيعة.

### استهداف القرى والمناطق ذات الغالبية الشيعية ومحاصرتها

أصبحت المناطق الشيعية في البحرين بعد الأحداث التي مرت بها البلاد منذ اندلاع الحراك الديمقراطي في ١٤ فبراير ٢٠١١ محلاً لانتهاكات قوات الأمن، حيث شكلت حوادث محاصرة القرى والمناطق ومداهمتها بالغازات والتتكيل بالأهالي إحدى سمات المرحلة.

وتذكر الاحصائيات أن ٧٩ حالة وفاة قد تسببت بها الاختناقات بالغازات المسيلة للدموع التي تطلق على الأهالي، فيما سجلت الأرقام ٢٤ حالة وفاة لأجنة بسبب تدهور الحالة الصحية للأمهات حوامل اثر استنشاقهم لكميات كبيرة من الغازات المسيلة للدموع، حيث تم ذلك في الأغلب خلال استهداف القرى والمناطق الشيعية ومحاصرتها.



ابتداءً من يوم الاثنين الموافق ٢٠١١/٣/١٤ بدأ تشكل ظاهرة قيام مجموع من المدنيين في سيارات مدنية بمهاجمة بعض القرى والضواحي التي ينتمي سكانها للطائفة الشيعية باستخدام سلاح (الشوزن)، واستنفر أهالي تلك القرى والقرى الأخرى لحماية أنفسهم وقراهم ومناطقهم بالخروج لمداخلها في مجموعات استعداداً لمنع دخولهم إلى داخل القرى، في إطار خلفية ذهنية منعقدة لدى الأهالي بشأن الأحداث المشابهة التي وقعت في مصر واليمن في إطار ثورتها وبث الرعب في الأهالي.

وحيث أن قرى جزيرة سترة هي إحدى المناطق التي تعرضت لمثل هذا الهجوم مساء ذلك اليوم من على مداخلها الرئيسية، فقد خرج الناس على اثر ذلك من منازلهم لحماية الأهالي والمنطقة والممتلكات، وخصوصاً بعد انتشار الأخبار باستهداف المحلات والسيارات والقيام بتكسيروها.

وتحمل ذاكرة البحرينيين الشيعة مشاهد قاسية اثر مهاجمة قوات الأمن لمناطقهم، إذ أدت تلك الحوادث إلى سقوط العديد من الضحايا وهم في مساكنهم

في اليوم التالي من التاريخ المذكور تجمعت أعداد كبيرة من قوات الأمن متأهبة لحصار منطقة سترة، حيث أغلقت جميع مداخلها وأقدمت على مهاجمة المنطقة وتسببت بسقوط ٣ قتلى ومئات الجرحى، فيما قامت بمهاجمة وحصار مركز سترة الصحي في وقت لاحق من اليوم نفسه.

وكانت نتيجة ذلك الهجوم بالتحديد سقوط ٣ قتلى وأكثر من ٢٥٠ مصاباً كان بينهم ٦٥ في حالة حرجة، توزعت الاصابات بين الرأس والصدر وأماكن خطيرة أخرى، ناتجة في كثير منها عن

الرصاص الأنشطاري (الشوزن)، كذلك اختفى عدد من المواطنين فيما تبين بعد الأحداث أن كثيراً منهم معتقلون وتعرضوا للتعذيب والمعاملة المسيئة وبقوا في إطار من الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي.

هكذا بدأ المشهد في البحرين بشكل تصاعدي، عندما بدأت السلطة في معاقبة المواطنين بسبب خروجهم للمطالبة بحقوقهم السياسية والمدنية، حيث توالى حوادث الحصار ومهاجمة المناطق الشيعية وتكررت بشكل مضطرد.

وتحمل ذاكرة البحرينيين الشيعة مشاهد قاسية اثر مهاجمة قوات الأمن لمناطقهم، إذ أدت تلك الحوادث إلى سقوط العديد من الضحايا وهم في مساكنهم نتيجة الغازات المسيلة للدموع التي تطلق مباشرة داخل المنازل وفوق أسطحها ودخل باحاتها وتملئ الأجواء في الأحياء والمناطق بشكل مفرط جداً، كما تحمل تلك الذاكرة مشاهد الإهانات ومداهمة المنازل والتي سجل تقرير لجنة تقصي الحقائق العديد منها، حيث ذكر في بعضها إلى تعرض النساء إلى الوقوف أمام رجال الأمن مجبرين بلباس النوم، وذلك في انتهاك صارخ للقيم والأعراف المحلية والدينية التي لا تسمح بذلك، كما ذكر تعرض الأطفال إلى الإبعاد عن أمهاتهم بالقوة مما تسبب في حدوث صدمات نفسية إلى الكثير منهم.

إنّ السلطة في البحرين كانت قد استباححت القرى والمناطق الشيعية بشكل غير إنساني، وهي إذ أطلقت أيدي قوات الأمن في ارتكاب ما يشاءون فإنها قامت بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فيما لا تزال المناطق تتعرض لوجبات من المداهمات والحصار وإطلاق الغازات بشكل عشوائي.

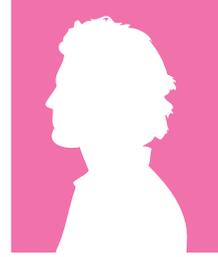
## اعتقال وتعذيب الآلاف من المواطنين الشيعة

يجدر التنبيه هنا أن التعذيب في البحرين لم يكن وليداً لأحداث ٢٠١١، فهو سياسة ممنهجة تحكي مراحل تاريخ البلاد عن وجوده منذ تأسيس الدولة، ووجود ضحاياه في كل مرحلة.

وتشير الأرقام إلى أن عدد حالات التعذيب بلغ ٣٠٥٤ منذ ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤ فقط، منهم ٢٠ حالة قضاوا نحبهم، حيث بلغ عدد هذه الحالات في ٢٠١١ (١٨٦٦) حالة، وفي العام ٢٠١٢ (٦٠١) حالة، وفي العام ٢٠١٣ (١٩٧) حالة، وفي العام ٢٠١٤ (٣٩٠) حالة، وهي الحالات التي وثقت عند الجهات الحقوقية فقط، فيما لا تزال حالات التعذيب مستمرة في العام ٢٠١٥ حسب أرقام وإحصائيات الجهات الحقوقية والسياسية، كما لا تزال السلطات البحرينية تمتنع عن السماح للمقرر الأممي الخاص بالتعذيب بزيارة البحرين للاطلاع عن حقيقة ما يجري في البلاد.



الشهيد علي جاسم مكّي  
تعذيب



وتتحصّر الأفعال النمطية للتعذيب وسوء المعاملة بالتحديد، في الصفع والركل والضرب بالأيدي والخراطيم، الصعق الكهربائي، الاغتصاب عبر إدخال أجسام صلبة في فتحة الشرج، التحرش الجنسي من خلال لمس أماكن العفة، وضع الضحية في غرفة شديدة البرودة ورشه بالماء، الوقوف لساعات طويلة، الحرمان من النوم والأكل والشرب وقضاء الحاجة والاستحمام، التعليق بطريقة «الفيلقة»، التقييد بطريقة مؤذية، التهديد بالضرب والاعتداء الجنسي على الضحية أو ذويه، إسماع الضحية لأصوات أشخاص تحت التعذيب، التمثيل على الضحية بالاغتصاب الجنسي لذويه، الحبس الانفرادي، تعميم صورة الضحية في وسائل الإعلام الرسمية قبل إدانته، عدم السماح بحضور تشييع المتوفين من ذوي المعتقل، الإصابة بسلاح ناري لمستوى يرقى للتعذيب، الحرمان من العلاج والرعاية الصحية، الحرمان من التواصل والاختفاء القسري قصير الأجل.

الشهيد عبدالكريم فخرأوي  
تعذيب



إن أول الضحايا الذين قضوا تحت وطأة التعذيب بعد انطلاق الحراك الديمقراطي في ٢٠١١ هو المواطن حسن جاسم محمد مكي، والذي سقط تحت التعذيب في ٣ أبريل ٢٠١١ خلال فترة ما يسمى في الأدبيات الرسمية «حالة السلامة الوطنية» (حالة الطوارئ).

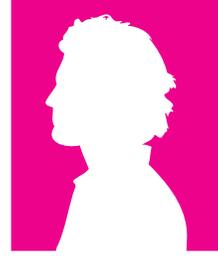
ووثق تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق عن حسن جاسم مكي في الفقرة ٩٩١ بأن سبب وفاته "يرجع إلى تعذيبه في سجن الحوض الجاف".

### الشهيد زكريا العشيربي تعذيب

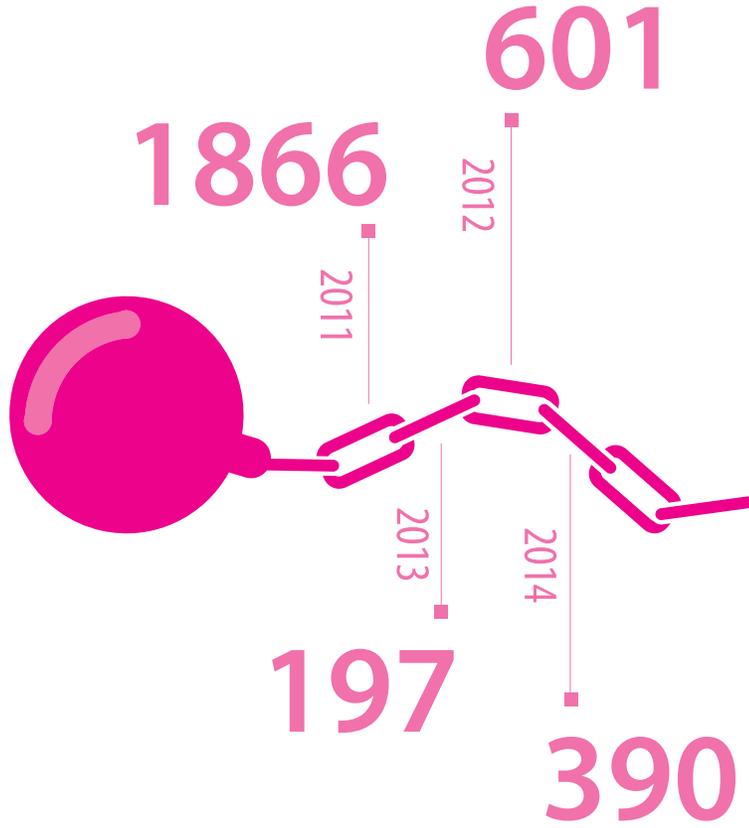


وأوضح التقرير في الفقرة ٩٨٨ أنه كان موقوفاً في سجن الحوض الجاف، حيث سقط على الأرض مرتين في غضون الساعة ونصف الساعة تقريباً بسبب تدهور حالته، واستُدعي الطبيب، بعدما سقط للمرة الأولى، حيث قدم المساعدة الطبية والعلاج، ثم استُدعي ثانيةً ليجد أنه قد فارق الحياة. ويذكر تقرير الطب الشرعي أيضاً أن المتوفى عانى من كدمات ذات شكل اسطواناني وجرح ملوث بالرأس.

الشهيد عيسى صقر  
تعذيب



وأوضحت في الفقرة ٩٨٩ أنه ”وفقاً للمعلومات التي تلقتها اللجنة، فلقد أُلقي القبض على المتوفى في منزله يوم ٢٨ مارس ٢٠١١، وأُخذ إلى إدارة التحقيقات الجنائية ثم إلى سجن الجو بعد يوم، وفي يوم ٣ أبريل ٢٠١١، وجد أقاربه اسمه على الإنترنت في قائمة المتوفين، فتوجهوا للمشرحة ولم يُسمح لهم إلا برؤية وجهه فقط. ولم يقدم مجمع السلمانية الطبي تقريراً في هذا الشأن. ولقد قام كل من ”أطباء بلا حدود“ و”منظمة العفو الدولية“ بفحص الجثمان وأكدوا للأسرة أن المتوفى هوجم بأداة حادة. ولقد استرق شاهدٌ كان موقوفاً معه في نفس الزنزانة السمع فسمع الجنود بالسجن يقولون له أنه نظراً لإصابته بأنيميا الخلايا المنجلية، فإنهم سوف يضعونه تحت الدش ثم يفتحون عليه مكيف الهواء في زنزانه، ولن يسمحوا له بالحصول على أي علاج طبي“.



## فصل الآلاف من المواطنين الشيعة وتوقيفهم

بعد ١٤ فبراير ٢٠١١

في أعقاب الحالة التصاعدية لانتهاكات حقوق الإنسان التي قامت بها السلطة بعد قمعها للتجمع المركزي في دوار اللؤلؤة، فإن اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق سجلت في تقريرها عدد ٢٠٧٥ موظفاً فصلوا من عملهم أو تم إيقافهم عن العمل في القطاع العام، وعدد ٢٤٦٤ موظفاً فصلوا من عملهم أو تم إيقافهم في القطاع الخاص، وهي أرقام رسمية على الأرجح كما أوردها

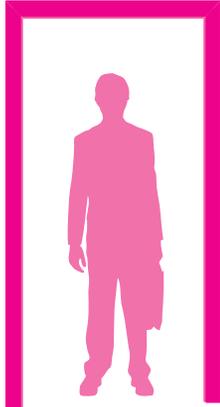
ديوان الخدمة المدنية ووزارة العمل للجنة، فيما تشير العديد من المصادر الأخرى إلى أكثر من هذا الأعداد. كما أن عمليات الفصل والتطهير طالت ٥ نواب بلديين منتخبين لهم ثقلهم الانتخابي في دوائرهم كلهم ينتمون لكتلة الوفاق البلدية التابعة لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية.

وقالت اللجنة بأن الأسباب الثلاثة الرئيسية التي تم الاستناد إليها لفصل المواطنين -وغالبيتهم العظمى إن لم يكن كلهم من الشيعة- هي التغيب عن العمل، المشاركة في المظاهرات، التعبير علناً عن آراء تتعارض مع النظم الداخلية للوزارات، وفي القطاع الخاص، كان السببان اللذان تم الاستناد إليهما لفصل الموظفين هما: التغيب عن العمل، المشاركة في نشاط نقابي يرتبط بالمظاهرات.

لكن اللجنة عادت وقالت في مكان آخر، أن الكثير من حالات الفصل التي زُعم أنها تستند إلى التغيب عن العمل كان الدافع إليها في حقيقة الأمر الانتقام من الموظفين الذين أشتبه في ضلوعهم في المظاهرات.

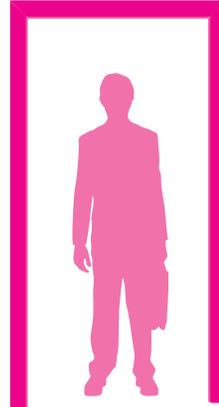
وقد خلصت اللجنة إلى أن مسئولين حكوميين أدانوا المظاهرات، هيئوا بذلك علناً أجواء الانتقام من الأفراد الذين شاركوا فيها، حيث تشير اللجنة إلى أنها تلقت أدلة من روايات تفيد أن مسئولين حكوميين صدر منهم تشجيع مباشر للشركات على فصل الموظفين.

وعبرت تصريحات رسمية نشرت في الصحف المحلية أن السلطة وراء حملة فصل الموظفين الشيعة من أعمالهم، حيث اعترفت هذه التصريحات بتوجيه جميع الوزراء والهيئات الحكومية بتنفيذ إجراءات تأديبية حسب ما أسمته اللوائح والنظم.



2464

القطاع الخاص



2075

القطاع العام

وفي بيان نقلته وكالة أنباء البحرين في ١٧ أبريل ٢٠١١، أشارت تصريحات لمسؤولين في السلطة إلى المتظاهرين الذي شاركوا في الاحتجاجات، وأكدت بأنه «لن يفلت المخالفون»، وأنه «سيتم محاسبة كل المخالفين والمتواطئين».

وقد بدأت عمليات الفصل والتي حملت عناوين التطهير منذ مارس ٢٠١١ وحتى مايو ٢٠١١، فيما استمرت بعد ذلك في وتيرة أخف، وتحت ذرائع أخرى حاولت الابتعاد عن الأجواء السياسية لكنها بقيت معروفة.

إن السلطات البحرينية وعلى إثر التدديدات المحلية والدولية والشكاوى المتصاعدة أعادت العديد من المفصولين، لكنها ظلت تماطل في إرجاع عدد كبير منهم حتى نهاية العام ٢٠١٤.

ونتيجة للشكوى التي قدمها ١٢ اتحاداً عمالياً دولياً إلى مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في يونيو ٢٠١١ أثناء انعقاد الدورة ١٠٠ لمؤتمر العمل الدولي بجنيف، والتحركات التي قامت بها هذه المنظمة من إرسال الوفود إلى البلاد وتشكيل اللجنة الثلاثية التي تضم أطراف العمل الثلاثة في البلاد من عمال وأصحاب عمل وحكومة، ومن ثم إبرام اتفاقين تحت إشراف المنظمة لإعادة المفصولين، تم إعادة الكثير منهم إلى وظائفهم ولكن تم إقصاء أكثرهم عن وظائفهم السابقة أو وضعهم في وضع التهميش ناهيك عن المماطلة في إعادة مستحقاتهم إليهم كالرواتب المتوقفة أثناء فترة الفصل والتوقيف عن العمل والتأمين الاجتماعي ومستحقات أخرى كالزيادات السنوية.



**وأكدت بأنه «لن يفلت المخالفون»،  
وأنه «سيتم محاسبة كل المخالفين  
والمتواطئين».**

وفي ظل تلك الأجواء، وذرورة الانتهاكات الفاقعة فإن السلطة حولت بيئات العمل في القطاعين العام والخاص إلى أماكن للجان التحقيق ومواجهة الموظفين بصور لمشاركتهم في التظاهرات، فيما أحيل الكثير من الموظفين إلى القضاء نتيجة لتحقيقات تلك اللجان، كما أن مدهامات لقوات الأمن تمت لموظفين خلال تواجدهم في أماكن عملهم، وهو ما وثقته اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق، حيث أشارت لبعض الحالات منها أن قوات الأمن هاجمت مبنى وزارة الصحة في تاريخ ١٨ أبريل ٢٠١١ واحتجزت

أحد الموظفين في غرفة وأهانتته دون أن تعلمه عن سبب احتجازه ثم نقلوه إلى مركز الشرطة وأكرهته على توقيع أوراق لم يقرأها، فيما تم التحقيق معه حول مشاركته في التظاهرات، وقد تكررت مثل هذه الحالات لموظفين في وزارات وشركات أخرى.

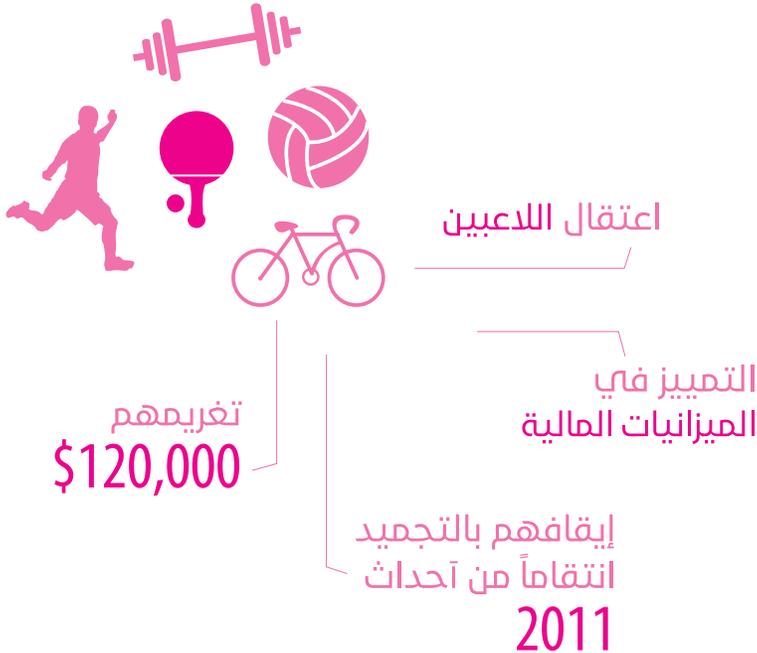
إنّ حملة الفصل التعسفي هذه رافقتها حملات توظيف متسارعة من قبل جهات العمل كالحكومة والشركات الكبرى لإحلال غير بحرينيين محلهم وان كانوا أقل كفاءة منهم، حيث كان الهدف تكريس أوضاع الفصل بشكل نهائي ودائم.

ولا يزال في قائمة المفصولين بعض العمال والموظفين والكادر الطبي الذين لم يتم إعادتهم إلى أعمالهم لحد الآن حيث تبدي جهات العمل من شركات ووزارات وإدارات وهيئات حكومية مماثلة واضحة في إعادتهم إلى أعمالهم.

## اضطهاد الرياضيين الشيعة

تذكر آخر الاحصائيات في العام ٢٠١٤ والتي تعود للجنة الدفاع عن الرياضيين بأن أكثر من ٧٠ رياضياً اعتقلتهم السلطات على خلفية الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد في ٢٠١١، يواجه أغلبيتهم أحكاماً قاسية بالسجن تصل للمؤبد .

وتشمل قائمة الرياضيين المستهدفين -وكلهم من الشيعة- عشرات اللاعبين الدوليين من ألعاب مختلفة شاركوا في تمثيل البحرين في دورات ومباريات دولية، ضمنهم بطل آسيا في كمال الأجسام طارق الفرساني، ولاعب المنتخب الأولمبي لكرة القدم أحمد العصفور بالإضافة إلى شقيقه لاعب منتخب البحرين للشباب لكرة القدم جعفر العصفور، ولاعب المنتخب الأولمبي يونس عبدالكريم، ولاعب منتخب اليد أحمد عباس، فيما كانت السلطات استهدفت الرياضيين الذين شاركوا في تظاهرات ٢٠١١ منهم لاعب منتخب كرة القدم علاء حبيل، وسيد محمد عدنان وغيرهم، حيث تعرض هؤلاء للتشهير عن طريق التلفزيون الرسمي، والاعتقال لبعضهم.



كما قامت السلطة بتجميد أنشطة العديد من الأندية الرياضية الموجودة في المناطق الشيعية منها نادي: المالكية، الشباب، ستره، الاتفاق، التضامن، الاتحاد، أشبال الأهلي، وتغريم كل نادٍ منهم ٢٠ ألف دولار أمريكي، مامجموعه ١٢٠ ألف دولار.

هذا من جانب، ومن جانب آخر تذهب السلطة في البحرين إلى التجنيس الرياضي ليس لنقص في الكفاءات الرياضية الوطنية، وإنما استبعاداً وتجاهلاً للكثير منها، حيث سجلت القوى الرياضية والمجتمعية العديد من الاعتراضات على هذه السياسة في ظل وجود خامات وطنية لا تعطى الفرصة.

أما بشأن ميزانيات الأندية الرياضية، فإن السلطات تتحو للتمييز بين أندية المناطق الشيعية والسنية، فعلى الرغم من عدم توافر الأرقام حول ذلك إلا أن الكثير من المعنيين يشيرون إلى ذلك.





ثامناً

التمييز الطائفي في  
التوظيف



## ثامناً التمييز الطائفي في التوظيف

### غياب تكافؤ الفرص في التوظيف

يمكن القول أن الحديث عن مسألة غياب تكافؤ الفرص في التوظيف هو حديث بعمر الدولة في البحرين، حيث ظل التمييز ضد المواطنين الشيعة في التوظيف في الوظائف العليا والوسطى وحتى الدنيا بارزاً حتى في ظل فترة ما يسمى بالإصلاح بداية الألفية الجديدة، لكنه أخذ في التصاعد مع تصاعد حملات الاضطهاد الانتقامية اثر القمعة الأمنية لحراك العام ٢٠١١.

التمييز وغياب  
تكافؤ الفرص



المواطنة  
المواطنة  
المواطنة

إنّ السلطة في البحرين دائماً ما سعت إلى انتقاص المواطنة المتساوية، حيث ظلت سلوكياتها تحكي قصة التمييز والاضطهاد الذي لا ينتهي، وهو ما تشير إليه الأرقام صراحة بدءاً من أعداد العاطلين عن العمل التي بقيت إحصائيات الجهات الرسمية لها

أمر في موقع الشك من قبل القوى المجتمعية، إذ تقول وزارة العمل أنهم يبلغون ٧٤١٤ عاطلاً، منهم ١٠٤٦ من الذكور و٦٣٦٨ من الإناث، بينما تقول بعض مراكز الدراسات البحرينية والدولية أنهم يصلون إلى أكثر من ٢٠ ألف بحريني.

وفي رد ديوان الخدمة المدنية على سؤال النائب جلال كاظم حول توظيف غير البحرينيين في أجهزة الدولة بتاريخ ١٨/١/٢٠١٥ قال الديوان بأنه وخلال السنوات الثلاث ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥ بلغ عددهم ٢٥٤٩، حيث تم توظيف ١٢١٢ موظفاً غير بحريني في العام ٢٠١٣، و٧٤٤ في العام ٢٠١٤، و٥٩٣ في العام ٢٠١٥، وأظهرت بيانات ديوان الخدمة المدنية أن غالبية من يتم توظيفهم من غير البحرينيين يتم في وزارة التربية والتعليم ومعظمهم في مهنة التعليم، وتتبعها وزارة الصحة ومعظمهم في مهنة الطب والمرضى والمهن الطبية الأخرى، وتتبعها وزارة الكهرباء والماء ثم وزارة الأشغال.

وتنشر السلطة، إعلانات للتوظيف في  
وزارات بحرينية، في صحف أردنية ومصرية  
وهندية وباكستانية دون أن تنشرها  
في الصحف البحرينية

هذا علماً بأن هناك الآلاف من البحرينيين وغالبيتهم من الشيعة من الجامعيين العاطلين وكثير منهم متخصصون بتخصصات تؤدي إلى مهنة التعليم.

ويمكن تصنيف المهن التي شغلها الأجانب في القطاع الحكومي خلال الأعوام الثلاثة المذكورة: ٢٠٧١ وظائف تعليمية، و٢١٥ وظائف طبية، و٩١ وظائف هندسية، و١١٤ وظائف فنية، و٥٨ وظائف استشارية.

وتمثل قائمة العاطلين الجامعيين التي ظلت تراوح مكانها لسنوات والتي تضم ٣٤٠٠ جامعي حسب أحدث الإحصائيات المنشورة في الصحافة المحلية في العام ٢٠١٥ الغالبية العظمى منهم من الشيعة، واحدة من أدلة غياب تكافؤ الفرص في البلاد، حيث لا يمكن القول أن السنوات التي يقضيها هؤلاء عاطلين لم تخلق أي وظائف جديدة في السوق!

## .. ما دعا شركة عقارية في البحرين للاعتذار عن توظيف مواطنين شيعة في العام ٢٠١٤

تفاصيل الإحصاءات الرسمية والتي توثق أعداد العاطلين البحرينيين حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٤، تظهر أن أكثرية العاطلين هم من الجامعيين، والذين بلغ عددهم ٣٣٩٦ عاطلاً، في حين بلغ عدد العاطلين من حملة الدبلوم ١٢٨٣ عاطلاً، بينما بلغ عدد العاطلين من حملة الشهادة الثانوية وما دونها ٢٧٣٥ مواطناً، وهو ما يثير التساؤل في المجتمع البحريني حول بقاء هؤلاء الجامعيين لمدد طويلة جداً دون أعمال في ظل تنامي سرطان التمييز في أجهزة الدولة.

وتنشر السلطة، إعلانات للتوظيف في وزارات بحرينية، في صحف أردنية ومصرية وهندية وباكستانية دون أن تنشرها في الصحف البحرينية، حيث زادت وتيرة ذلك عقب ١٤ فبراير ٢٠١١، التاريخ الذي أنطلق فيه البحرينيون للمطالبة بإنهاء التمييز وإجراء إصلاحات ديمقراطية ومدنية، إذ أسهمت تركيبة السلطة في تنامي منهجية الإفلات من العقاب، الذي ينمي القابلية في تصاعد التمييز، والذي يفرز بدوره غياب تكافؤ الفرص.

وتشكل مشكلة التجنيس السياسي في البحرين إحدى دعائم غياب التكافؤ في فرص التوظيف، حيث تقوم هذه السياسة على إحلال المجنسين في الوظائف العامة وغيرها واستبعاد الشيعة، وذلك نتيجة لهواجس السلطات من هؤلاء، إضافة لدوافع الانتقام.

وقد أسهمت حملات الكراهية والأزدراء بالشيعة والتي قادتها وسائل الإعلام بما فيها التلفزيون الرسمي والصحف الموالية وبدعم وتوجيه من السلطات، في إرساء اعتقاد في سوق العمل يقرّ بمبدأ عدم المساواة في الفرص، وهو على ما يبدو ما دعا شركة عقارية في البحرين للاعتذار عن توظيف مواطنين شيعة في العام ٢٠١٤، إذ في النتيجة تحاصر السلطة بشكل مباشر وغير مباشر، وفي القطاعين العام والخاص هؤلاء المواطنين من الحصول على وظائف كريمة.

## إقصاء الشيعة من التعيينات الرسمية

لقد ظلّت آلية الولاء للسلطة هي المعيار الوحيد في تسلّم المناصب العليا في الدولة والهيئات والشركات الكبرى، لكنها اليوم أصبحت تستشري في كل وزارات الدولة وأجهزتها وأجهزة الدولة.



### سياسة التعيينات في المناصب الحكومية 2011 - 2012

عدد المناصب الحكومية

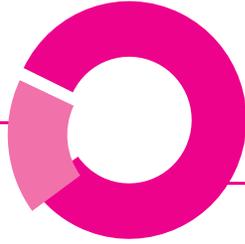
296

عدد المراسيم والأوامر  
الملكية وقرارات رئيس الوزراء

198

14%

الشيعة



86%

السنة

الشيعة

42

السنة

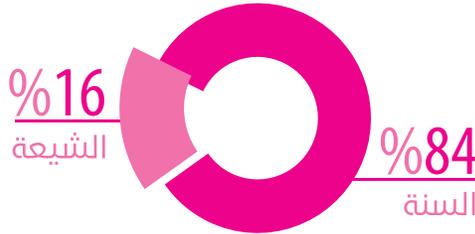
254

وتبلغ مجموع القرارات والمراسيم والأوامر الملكية منذ فبراير ٢٠١١ وحتى أغسطس ٢٠١٢، (١٩٨) مرسوماً ملكياً وقراراتاً وزارياً، وقد صدرت بتعيين عدد ٨ من الوزراء، ٦ وكلاء، و١٣ وكيلاً، مساعداً، و١٠ سفراء وسفراء فوق العادة، ١ محافظ، ٩١ مديراً، ٦٢ مدراء بالوكالة، و٣ أعضاء مجلس الشورى، ١٦ وكلاء النائب العام، ٣ قضاة، ٤ رؤساء محاكم، ٣ وكلاء محاكم، ٢٥ مستشاراً، ٤١ رئيساً ونائب رئيس وعضو مجلس إدارة، و١٠ أمناء عامين أو ممثل أو مندوب أو مفتش، نسبة الشيعة من كل هؤلاء هي ١٤% فقط، وقد ارتفعت هذه النسبة ١% فقط حتى العام ٢٠١٣!

## سياسة التعيينات في المناصب الحكومية 2012 - 2013

عدد المناصب الحكومية 181

عدد المراسيم والأوامر الملكية وقرارات رئيس الوزراء 181



السنة 152 الشيعة 29

لقد بقيت سياسة التعيينات الحكومية سواء تلك التي صدرت بمراسيم وأوامر ملكية أو التي صدرت بقرارات وزارية تعكس على الدوام السياسة المنهجية في التمييز والإقصاء الطائفي، إذ لا يمكن القول أن المواطنين من الطائفة الشيعية والذين يشكلون الغالبية السكانية في البحرين يمثلون في نسبة الكفاءات -حسب التعيينات المذكورة- ١٥% فقط، هذا فضلاً عن قراءة خارطة المناصب العليا في الدولة ككل، حيث يمثلون في السلطة التنفيذية ١٥%، وفي القضاء ١٢%، وفي الهيئات والشركات الكبرى ١٠%

### إقصاء الشيعة في القضاء

تبلغ نسبة الشيعة في السلطة القضائية التي تنقسم إلى المحكمة الدستورية ودائرة الشئون القانونية والتشريعية والنيابة العامة والمجلس الأعلى للقضاء والذي يأتي تحت إشرافه إدارة التفتيش القضائي والمحاكم، تبلغ النسبة ١٢% فقط.

وبالتحديد، فإن عدد الشيعة في المجلس الأعلى للقضاء هم ٢ من أصل ٩، فيما عددهم في الهيئة التشريعية والقانونية ٦ من أصل ٢٤، أما في إدارة التفتيش القضائي فهم صفر من أصل ١٠، كما أنهم صفر في المكتب الفني لمحكمة التمييز من أصل ١٠، وصفر في محاكم التمييز من أصل ١٢، و١ في محاكم الاستئناف العليا من أصل ١٥، و١ في محاكم الاستئناف الكبرى من أصل ٩، و٤ في المحاكم الكبرى من أصل ٢٣، و٢ في المحاكم الصغرى من أصل ١٢، و١ في محاكم التنفيذ من أصل ٦، وصفر في مكتب إدارة دعاوى من أصل ٥، وصفر في المحاكم الجنائية الكبرى من أصل ١٢، وصفر في المحاكم الجنائية الصغرى من أصل ٧، فيما يبلغون في النيابة العامة ١٠ من أصل ٧٢، و١

في المحكمة الدستورية من أصل ٧، حيث يبلغ عددهم ٢٨ مواطناً شيعياً من أصل ٢٣٠، وهو ما يشير إلى حجم التمييز الفاحش في السلطة القضائية.



28 منصباً للشيعية  
من أصل 230 منصب

12% نسبة الشيعية  
في السلطة القضائية

### تطهير بعض الدوائر الرسمية من المدراء الشيعة

لقد شهدت العديد من الدوائر الرسمية في الوزارات والهيئات والشركات الكبرى التابعة للسلطة تطهيراً من المدراء الشيعة اثر الاستهداف الممنهج أعقاب الحراك الديمقراطي في فبراير ٢٠١١، حيث شهد معهد البحرين للتدريب - كمثال على ذلك- والذي أسس في العام ١٩٧٩ تصفية أبناء الشيعة، بدءاً من المدير العام للمعهد والذي شُهر به في الصحافة وتم نقله إلى وظيفة دون مستواه وتغيير مسماه الوظيفي، فيما حظي نائبه للشؤون المالية والإدارية بالتشهير في الصحافة والإيقاف عن العمل ونقله بعد ذلك إلى وظيفة دون مستواه وتغيير مسماه الوظيفي، كما شملت تلك الإجراءات التي تنوعت بين الإبعاد من المنصب وتغيير المسمى الوظيفي والفصل النهائي والإيقاف عن العمل، شملت نائب المدير العام لشؤون المتدربين، ومدير شؤون المتدربين، مدير قسم

التدقيق الداخلي، مدير التخطيط والتطوير، رئيس قسم الاتصال واللغات، رئيس قسم الميكانيكا والسيارات، رئيس قسم الآلات الدقيقة، رئيس قسم الدراسات التجارية، رئيس قسم الهندسة المدنية، رئيس قسم التدريب الخاص بالمؤسسات، رئيس قسم الموارد البشرية، رئيس قسم المشتريات، رئيس قسم الحسابات، عددا من المدرسين والإداريين، كما نقل ٣٧ موظفا من المعهد ممن يمتلكون كفاءات متنوعة إلى المدارس الحكومية بمستويات وظيفية أدنى من مستوياتهم الوظيفية في المعهد، حيث أعطيت العديد من مناصب هؤلاء إلى أجنب.

وقد شهدت وزارة التربية ووزارة الصحة الإجراءات ذاتها بالنسبة للعديد من موظفيها، كما بقي نظام الترقيات فيها معطلا حتى اليوم.



## مناصب الطائفة الشيعية التي طالتها الانتهاكات في المعهد ٢٠١١

**المدير العام ونوابه**  
المدير العام  
للشؤون المالية والإدارية  
لشؤون التدريب



**المدرء**  
شؤون المتدربين  
قسم التدقيق الداخلي  
التخطيط والتطوير



**رؤساء الأقسام**  
الاتصال واللغات  
الميكانيكا والسيارات  
الألات الدقيقة  
الدراسات التجارية  
الهندسة المدنية  
التدريب الخاص بالمؤسسات  
الموارد البشرية  
المشتريات  
الحسابات



**آخرين**  
المدرسين والإداريين  
٣٧ موظفاً



# أنواع الانتهاكات التي طالت الطائفة الشيعية في المعهد ٢٠١١



- 01 التشهير به في الصحافة
- 02 النقل إلى وظيفة دون المستوى
- 03 تغيير المسمى الوظيفي إلى مستشار
- 04 التهميش والإبعاد عن المهام اليومية
- 05 تعيين إحدى المنتدبات للقيام بأعماله
- 06 النقل للعمل خارج المعهد
- 07 الإبعاد عن الوظيفة الأساسية
- 08 استبدالهم بموظفيهم من الطائفة الأخرى
- 09 إنهاء العقود
- 10 العزل من المنصب
- 11 إسناد المنصب لموظف آسيوي
- 12 انتداب موظف من وزارة التعليم بديلاً لهم
- 13 الإبعاد عن المعهد
- 14 نقل عدد من ذوي الكفاءة للمدارس الحكومية



# تاسعاً

الاضطهاد في  
الخدمات الحكومية



## تاسعاً الاضطهاد في الخدمات الحكومية

### التمييز الطائفي في توفير الرعاية الصحية

في أعقاب ما حدث في العام ٢٠١١، فإن الرعاية الصحية لحقت كل القطاعات الأخرى في التمييز الطائفي، حيث شكلت بذلك نقطة سوداء ضمن سجل انتهاكات حقوق الإنسان المثقل، وخيانة صريحة للحياد الطبي والقيم الأخلاقية والإنسانية.

وبحسب تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق، فإن وزارة الصحة منعت في ١٧ فبراير ٢٠١١ سيارات الإسعاف من توجهه إلى دوار اللؤلؤة لمعالجة الجرحى الذين طالهم القمع خلال مهاجمة قوات الأمن للمعتصمين في الدوار، وهو ما تكرر بعد ذلك في مواقف أخرى، حيث سيطرت قوات الأمن والجيش مع بداية فرض حالة الطوارئ على المستشفيات العامة في البحرين ونصبت نقاط التفتيش داخلها وأهانت المرضى من المواطنين الشيعة الذين يذهبون إليها، ما أدى كنتيجة لذلك إلى لجوء المصابين في التظاهرات إلى العلاج في المنازل وبعيداً عن الأنظار خوفاً من اعتقالهم إذا ما لجئوا للمستشفيات، الأمر الذي حدث فعلاً مع العديد من المصابين الذين اضطروا لخطورة إصابتهم للجوء للمستشفى العام، وما زال هذا الأمر سارياً في البحرين، إذ لا يأمن المصابون على أنفسهم من اللجوء إلى المستشفى.

أما بالنسبة لمرضى السكر (مرض فقر الدم المنجلي، والذي يحمله الكثير من المواطنين الشيعة في البحرين)، فقد أظهرت قصة إحدى مريضات السكر التي تم توثيقها ضمن حالات عديدة مماثلة، حجم التمييز الطائفي الذي طال المرضى في الفترة التي سيطر عليها رجال الأمن على مجمع السلمانية الطبي.

وتشير الحادثة إلى أن المواطنة رباب جاسم الأسود (شيوعية) كانت في المستشفى في فترة السلامة الوطنية المفروضة في عام ٢٠١١، عندما ذهبت إلى مكتب الاستعلامات لاستخدام الهاتف والاتصال بعائلتها، وجه ضابط شرطة مسدسه في ظهرها وأجبرها على العودة إلى الغرفة. وقد حرمت من الغذاء السليم حيث إن المخزون الغذائي انتهت صلاحيته، وساءت حالتها في ذلك الوقت وانخفض مستوى الأكسجين في الدم، وذلك نتيجة نقلها خارج وحدة العناية المركزة في ذلك الوقت.

حتى بعد فترة السلامة الوطنية في البحرين، لا تزال رباب تواجه انتهاكات خطيرة لحقوقها بوصفها مريضاً. في نوفمبر ٢٠١١، تم إدخال رباب الطوارئ في مستشفى السلمانية ومنعتها مسؤولة التمريض في هذا القسم، من الحصول على العلاج.

ذهبت رباب لها شخصياً تسألها عن سبب عدم السماح لها بأخذ الجرعة المقررة من حقن المورفين، أجابتها المسؤولة «من قال لك بأن لك الحق في العلاج؟ ليس لك حقوق على الإطلاق!» . عندما حاولت رباب مناقشتها قائلة بأن الرأي السياسي لا ينبغي أن يؤثر على حقها في الحصول على العلاج، صرخت عليها واتهمتها بالتحدث بصورة سيئة عن الحكومة وأنها ستستدعي الشرطة.

بعدها جاء أربعة مدنيين إلى غرفة الطوارئ، وبدأوا التحقيق مع رباب. سألوها أسئلة لا صلة لها بالموضوع وعن عدد المسيرات الاحتجاجية التي شاركت فيها، ورأيها في بعض الجمعيات السياسية. وبعدها انضم لهم ضابط شرطة آخر، قائلاً لها إن لم يعجبها كيف تسير الأمور في البحرين، فعليها الرحيل إلى إيران.

اتهموا رباب بعدة أشياء وهددوها إن لم تتعاون معهم، فستجلب لها الشرطة النسائية لاصطحابها إلى مركز الشرطة حيث سيتم تعذيبها بوحشية. ثم أعيدت رباب إلى غرفتها حيث تواجد نفس

الأفراد الذين حققوا معها، وأمروها بعدم الخروج من السرير وفقاً للأوامر المعطاة.

وبعد فترة من الوقت، أيقظها اثنان من ضباط الشرطة، رجل وامرأة، وبدأت جولة أخرى من التحقيق. استخدموا معها لغة بذيئة واتهموها مرة أخرى بعدة أشياء غير عقلانية مثل إخفاء الأسلحة ومحاولة قلب نظام الحكم. عندما قالت لهم إن بإمكانهم التحقق من ملفها الطبي الذي سوف يثبت أنها كانت في المستشفى طوال تلك الفترة ولم تشارك في أي احتجاجات بالخارج، اتهموها بالكذب وقالوا لها بأنها تستحق أن تسجن.

في وقت لاحق، أجبروها على التوقيع على أوراق دون السماح لها بقراءة محتواها. قبل مغادرتهم، أخذوا هاتفها المحمول وأعادوه بعد بضع ساعات. ثم عاد ضابط الشرطة الذي حقق معها في وقت سابق مرة أخرى، مع ضابط آخر وقال لها بأنه سوف يساعدها في التحقيق بالقضية بشرطين: (١) أن لا تعود إلى المستشفى عندما تكون المريضة المعنية موجودة، و(٢) أن تمر بمقصورة الشرطة الموجودة بالخارج كلما زارت المستشفى حتى يتمكنوا من الدردشة، وشرب الشاي، وتدخين السجائر. وعندما رفضت، أخبرها الضابط بأنه سيفرج عنها الآن، ولكن إمكانية اعتقالها ستكون دائماً موجودة.

هذه إحدى الحوادث في تلك الفترة، حيث لاقى مرضى السكرٍ معاناة في الحصول على العلاج، فيما لا زالوا يواجهون إهمالاً متعمداً في الحصول على الرعاية الصحية، حيث يؤكد رئيس جمعية البحرين لمرضى السكر زكريا كاظم بأن مسلسل الوفيات لمرضى السكر في وزارة الصحة لا ينتهي وخرج عن الأمر الطبيعي إلى مرحلة القصد في القتل.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن البحرين تضم نحو ١٨ ألف مصاب بمرض السكر. وعلى رغم هذا الرقم المخيف فإنه لا توجد رعاية كافية وخاصة لهم، الأمر الذي يضاعف من معاناتهم مع هذا المرض.

أما عن عدد المراكز الصحية في المناطق الشيعية، فهي لا تتناسب أبداً وعدد الأفراد الذين يتم خدمتهم مقارنة بما هو عليه في المحافظات الأخرى، حيث لا زالت ظاهرة طوابير الانتظار وبطء الخدمات هي السمة المرافقة للمراكز الصحية بالمناطق الشيعية (المنطقة الشمالية التي تضم ٤٠ بلدة) ويعود ذلك إلى الضغط السكاني عليها نتيجة لقلتها وضعف توزيعها في المنطقة مقارنة بالمحافظات الأخرى، إذ يؤكد أعضاء بلديون حاجة المنطقة الشمالية إلى ١٠ مراكز صحية أخرى على الأقل، فيما يلقى ذلك من قبل السلطة بالإهمال نتيجة لسياسات التمييز.

وكان رئيس الوزراء أصدر أمراً بعلاج العمال الأجانب في المراكز الصحية، لكنه عاد واستثنى مناطق محددة من القرار وهي مناطق سنية، منها منطقة الحد، حيث تم نقل علاج الأجانب بهذه المنطقة للعلاج في مركز منطقة النعيم الشيعية، كما تم استثناء مناطق الرفاع والزلاق وعسكر، حيث تم توجيه العمال الأجانب للعلاج في مركز منطقة النويدرات الشيعية، وهو ما يشير إلى سياسة التمييز التي تسير بشكل علني وممنهج وغياب المواطنة المتساوية.

## تنامي التمييز والإقصاء في توزيع البعثات الدراسية وحرمان الشيعة من حقوقهم التعليمية

تشكل «البعثات الدراسية» في البحرين إحدى المظاهر الفاقعة للتمييز والاضطهاد الطائفي في البحرين، إذ يحرم الطلبة الشيعة من حقوقهم التعليمية في ظل تنامي سياسات التمييز والإقصاء بشكل علني ومفضوح في توزيع البعثات.

وتتدخل وزارة التربية والتعليم البحرينية في تحديد رغبات الطلاب في الالتحاق برغباتهم الدراسية، حيث قامت الوزارة بإضافة معيار مستحدث في توزيع البعثات يقوم على أساس نسبة ٦٠% للتحصيل العلمي، ونسبة ٤٠% للمقابلة الشخصية التي تجريها الوزارة مع الطلبة المتفوقين، وذلك في أسلوب لتضييق الخناق على الطلبة، فيما لجأت الوزارة إلى الامتناع عن نشر البعثات في الصحف المحلية وأسماء مستحقيها.

وكشفت دراسات حديثة في البحرين إلى أن العام ٢٠١٥ شهد أعلى مستوى للتمييز في البعثات على أساس طائفي فاحش، وذلك بناء على دراسة مقارنة مع الأعوام السابقة الخمسة، وهي الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

وقد أجرت الدراسة مقارنة على الطلبة الذين تتراوح معدلاتهم التراكمية بين ٩٥% - ٩٩% في الأعوام الخمسة الدراسية الماضية بالنسبة إلى توزيع البعثات حسب الرغبة الدراسية، فكانت النتيجة وجود تمييز طائفي بحجم مهول.

أولاً: في العام ٢٠١١-٢٠١٢ أجريت الدراسة على ١٦٦ طالباً وطالبة، فكانت النتيجة كالتالي:

## 2012 - 2011

|                                     |     |
|-------------------------------------|-----|
| حُرِّموا من البعثة الدراسية         | %21 |
| حصلوا على الرغبة الدراسية الأولى    | %18 |
| حصلوا على الرغبة الدراسية الثانية   | %04 |
| حصلوا على الرغبة الدراسية الثالثة   | %07 |
| حُرِّموا من الرغبات الثلاث الأولى   | %49 |
| حُرِّموا من البعثة والمنحة الدراسية | %01 |

ثانياً: في العام ٢٠١٢-٢٠١٣ أجريت الدراسة على ١٠١ طالب وطالبة، فكانت النتيجة كالتالي:

## 2013 - 2012

|                                   |     |
|-----------------------------------|-----|
| حُرِّموا من البعثة الدراسية       | %25 |
| حصلوا على الرغبة الدراسية الأولى  | %07 |
| حصلوا على الرغبة الدراسية الثانية | %03 |
| حصلوا على الرغبة الدراسية الثالثة | %09 |
| حُرِّموا من الرغبات الثلاث الأولى | %54 |

ثالثاً: في العام ٢٠١٣-٢٠١٤ أجريت الدراسة على ١٠٨ طالب وطالبة:

2014 - 2013



|                                  |     |
|----------------------------------|-----|
| حُرّموا من البعثة الدراسية       | %10 |
| حصلوا على إحدى الرغبات الثلاث    | %30 |
| حُرّموا من الرغبات الثلاث الأولى | %60 |

رابعاً: في العام ٢٠١٤-٢٠١٥ أجريت الدراسة على ١٠٩ طالب وطالبة:

2015 - 2014



|                                   |     |
|-----------------------------------|-----|
| حُرّموا من البعثة الدراسية        | %08 |
| حصلوا على الرغبة الدراسية الأولى  | %17 |
| حصلوا على الرغبة الدراسية الثانية | %06 |
| حصلوا على الرغبة الدراسية الثالثة | %08 |
| حُرّموا من الرغبات الثلاث الأولى  | %61 |

خامساً: في العام ٢٠١٥ أجريت الدراسة على ١٤٦ طالباً وطالبة تتراوح معدلاتهم التراكمية بين ٩٥٪-٩٩,٢٪، فكانت النتيجة كالتالي:

## 2015

|                                   |       |
|-----------------------------------|-------|
| حُرِّموا من البعثة الدراسية       | 33.6% |
| حصلوا على الرغبة الدراسية الأولى  | 17.8% |
| حصلوا على الرغبة الدراسية الثانية | 0.7%  |
| حصلوا على الرغبة الدراسية الثالثة | 4.1%  |
| حُرِّموا من الرغبات الثلاث الأولى | 77.4% |

وتوضح الدراسة أن العام ٢٠١٥ هو الأكثر تمييزاً من بين الخمسة الأعوام الدراسية الماضية في توزيع البعثات الرغبات الدراسية، وتبين أن التمييز الطائفي حرم ١٢٧ طالباً وطالبة من البعثات الدراسية من مجمل عدد الطلبة (٦٣٠) في الخمسة الأعوام الماضية، وحرم ٣٨٧ طالباً وطالبة من الرغبات الثلاث الأولى الدراسية.

إنَّ ٣٤٪ من أعلى الطلبة المتفوقين حرموا من البعثات في العام ٢٠١٥ حسب نفس الدراسة، إذ شملت ١٤٦ طالباً ممن تفوق معدلاتهم ٩٥٪ وتبيّن أن نسبة من حرموا من الرغبة الأولى ٨٢٪.

ويتساءل مهتمون بالملف عن مصير ٢٢٨ بعثة في التخصصات الطبية في ظل حرمان الكثير من الطلبة من رغباتهم في دراسة هذه التخصصات، وذلك في إشارة إلى توزيع البعثات بشكل سري على موالين للسلطة.

## حظر تعليم المذهب الجعفري في المدارس العامة والخاصة

نعد التعليم حقاً إنسانياً أصيلاً تكفله وتصونه جميع الديانات على اختلافها، كما تكفله العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية، فهو حق للبشر جميعاً دون تمييز أو انتقاص لأحد من حقه هذا، على أساس الانتماء أو العرق أو اللون، أو اللغة، أو الدين أو غيرها. ويلاحظ بالتحديد أن هذه المعاهدات والاتفاقيات تؤكد في مواد منها على ضرورة ضمان عدم حرمان أو المنع من هذا الحق الاصيل، كما في (المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة ٢٥ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان والمادة ٣، المادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل، المادة ٥ (هـ) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة ٣، ٤ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية.. وغيرها من الاتفاقيات والمقررات الدولية.

في البحرين، ومنذ تأسيس الدولة في بداية السبعينيات من القرن الماضي، تعمد السلطات إلى فرض مناهج تعليمية في المدارس الرسمية والخاصة على جميع الطلاب والطالبات في منهج الدين والعقيدة، في حين يتعدد الانتماء المذهبي في البحرين وتبعاً لهذا التعدد تتعدد الحاجة لتعلم ما تقرره أصول المذهب الذي ينتمي إليه الطالب والطالبة في نواح كثيرة، ويتعين أن يتعلم الطلاب ما يدينون به فكراً وممارسةً.

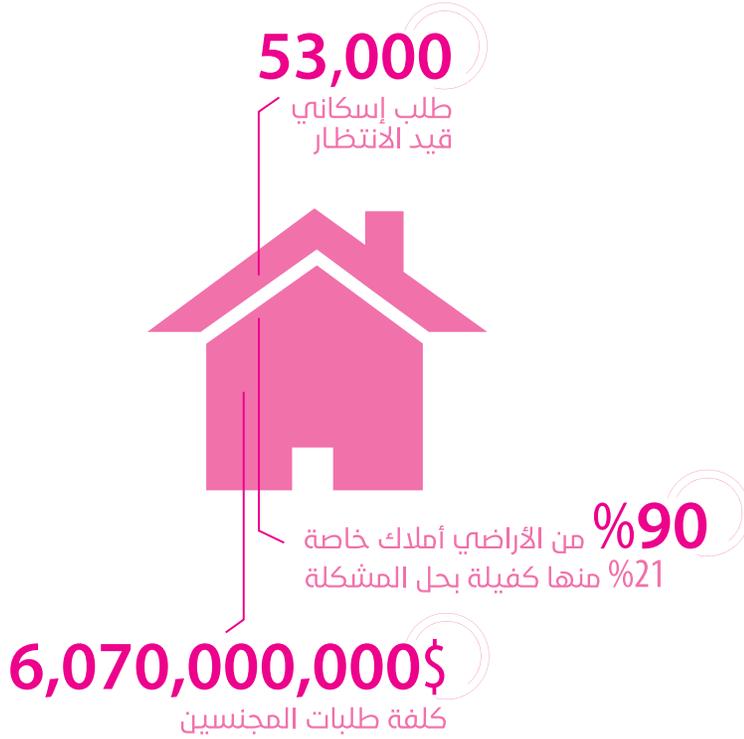
وحيث إن المؤسسات الرسمية لا تعبأ بهذه الحاجة الماسة للطلبة والطالبات الذين ينتمون للمذهب الجعفري، فإن مؤسسات دينية أهلية تقوم بدور توفير الحاجة التعليمية لما يتعلق بانتمائهم المذهبي.

وتحرم السلطة، الطائفة الشيعية التي تمثل ٦٥% إلى ٧٠% من سكان البلاد، من تعلم كل ما يتعلق بمذهبهم الديني الخاص، إذ تفرض عليهم تعلم أصول المذهب السني ضمن المناهج الدراسية الرسمية، وهو ما يشير إلى عدم التزام السلطة بالحياد في هذا الأمر، بل والوقوع في التمييز الفاحش واختلال المواطنة المتساوية بالنسبة إلى فئة تمثل الأكثرية السكانية.

### التمييز في السكن والخدمات الإسكانية

تقول وزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي للعام ٢٠١٤ عن الحريات الدينية بشقه الخاص عن البحرين بأن «المجنسين يتحصلون على الخدمات الإسكانية بسرعة أكبر من المواطنين الذين ظلوا على قوائم الانتظار...».

من جانبه، يقول تيودور كارزيك من مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري في دبي في تصريح نشرته وكالة رويترز حول البحرين بأن «هذا شكل من أشكال التمييز، بحيث إن بعض المناطق تفتقر إلى الإسكان كما تفتقر إلى البنية التحتية».



وبحسب المعلومات الرسمية، فإن هناك أكثر من ٥٣ ألف طلب إسكاني بمعدل ٤ آلاف سنوياً، فيما تلقي سياسة التجنيس السياسي بظلالها على الملف، حيث تؤكد الوقائع حصول المجنسين على بيوت الإسكان قبل العديد من الطلبات الإسكانية القديمة، والتي يعود بعضها إلى فترة التسعينات.

وتؤكد المعلومات أن كلفة طلبات المجنسين الإسكانية تتجاوز مليارين و٢٨٩ مليون دينار بحريني، ما يساوي ٦ مليار و٧٠ مليون دولار أمريكي.

وتعاني البحرين من أزمة إسكانية مفتعلة يمكن حلها بأقصر الطرق، ولكن التمييز والاضطهاد والفساد يحول بين ذلك، حيث

يستأثر متفدون على ٩٠٪ من أراضي البحرين كأمالك خاصة بالتزامن مع تعذر وزارة الإسكان بشحّ الأراضي في البلاد.

إنّ البحرين تبلغ مساحتها من ٧١٨ إلى ٧٢٠ كلم، يسكن المواطنون في ٧٠ كلم فقط منها، فيما يتم منح الأراضي الأخرى لأفراد وعائلات ومنتفذين وتحويلها للملكيات خاصة إما عبر الهبات أو السرقات.

وتدعم الدول الخليجية، البحرين بالملايين عبر برنامج المارشال الخليجي لإقامة مشاريع خدمية للشعب منها المشاريع الإسكانية، وبالإضافة للميزانية المحلية التي خصصت وزارة الإسكان ١٢٠ مليون دينار منها للمشاريع الإسكانية في العام ٢٠١٤، لكن شيئاً من أزمة الإسكان لم يتحلل!

وفي حين يبلغ عدد البيوت الأيلة للسقوط أكثر من ٣ آلاف منزل، الغالبية العظمى منها لمواطنين شيعة، فإن وزارة الإسكان ألغت تحت حجج مختلفة وواهية ٦ مشاريع إسكانية في العامين ٢٠١٣/٢٠١٤ كلها تقع في مناطق شيعة، هي: مشروع جنوسان الإسكاني، كرانة الإسكاني، الشاخورة الإسكاني، شهركان الإسكاني، أبوقوة الإسكاني، الماحوز الإسكاني، كانت ستوفر ١٤٦٢ وحدة سكنية.



إلى جانب ذلك، تستخدم السلطات حاجة المواطنين للخدمات الإسكانية التي هي حق كفله الدستور البحريني في إلزامهم عرفاً بتشكيل الوفود المنطقية لزيارة المسؤولين في السلطة والطلب منهم بشكل مذل ورفع المناشدات بالعمل على توفير الخدمات الإسكانية، وهو ما أدى بمشاريع إسكانية إلى أن ترى النور فعلاً. إلا أن هذا الأمر ليس ملزماً لمناطق موالية سلفاً، حيث يتم تنفيذ مشاريعها الإسكانية دون الحاجة إلى ذلك.

وكمثال على التوزيع غير العادل للخدمات الإسكانية والتميز الفاقع هو مشروع اسكان النويدرات، الذي أطلق عليه مسمى «هورة سند»، حيث تم توزيع المرحلة الثالثة من الإسكان على مواطني المنطقة الجنوبية (سنة) رغم وجود طلبات لمواطني المنطقة، وفرز المواطنين وتوزيعهم على هذا المشروع بشكل طائفي محض.

## التمييز في الخدمات البلدية

وتشير الأرقام حول التمييز في الخدمات البلدية، بأن ثلث مناطق المحافظة الشمالية (مناطق شيعية) لا زالت دون صرف صحي، حيث ظلت مناطق الشيعة حتى الألفية الجديدة دون شوارع مرصوفة ومن دون أعمدة إنارة ودون صرف صحي ودون حدائق ودون بنية تحتية أو خدمات أخرى، حتى رفع عنها القلم قليلاً مع بداية ما يسمى بعهد الإصلاح، ثم عاد التمييز ليطالها مجدداً بعد ذلك نتيجة تنامي هذه النزعة.

وقد أوقفت سياسة التمييز العديد من المشاريع الخدمية للقرى والمناطق الشيعية، حيث أوقف مشروع تطوير القرى بعد أن أدخل ضمنه تطوير المدن ثم توقف تماماً بعد نقله لوزارة البلديات.

إن الإهمال والتمييز امتد لإنشاء وصيانة الحدائق في القرى والأحياء، فهي تظل بدون صيانة لفترات طويلة، كما امتد إلى مشاريع تعديل السواحل، إذ يمكن الإشارة هنا إلى مشروع ساحل منطقة المعامير الشيعية الذي تم البدء في مرحلته الأولى في العام ٢٠٠٦ ولا يزال معلقاً رغم كل جهود أعضاء المجالس البلدية المتعاقبة، وفي المقابل تم إنشاء وافتتاح ٥ سواحل جديدة في المحرق تفوق ميزانيتها أضعاف ميزانية ساحل المعامير، كما تكرر ذلك في مناطق عديدة.

وتتوالى أشكال التمييز الخدمي بمظاهر وألوان مختلفة، حيث تشير المعلومات إلى التمييز في مشروع وضع أولوية رصف الشوارع في المجمعات الجديدة من خلال غياب المعايير الواضحة لرصف هذه المجمعات، فبمجرد الاختيار بناءً على معايير منطوقية.

وتشكو الكثير من المناطق الشيعية من عدم وجود مدارس كافية فيها، إذ يرسل الأهالي أبناءهم للتعليم في مناطق أخرى على مستوى الابتدائي والإعدادي والثانوي، وذلك على الرغم من وجود مساحات لإقامة مثل هذه المدارس.

ويقول نواب بلديون عن مناطق شيعية إن هناك قرارات مفاجئة توقف العديد من المشاريع الخدمية التي يتم إقرار ميزانيتها وطرح مناقصاتها، وكأن هناك من يترصد إلى هذه المناطق ليسلبها حقوقها الخدمية.

ويشكو النواب البلديون في البحرين من استلاب الصلاحيات منهم في ظل تسلط وزارة البلديات، فيما حوّلت السلطة مجلس بلدي العاصمة إلى أمانة عامة عبر التعيين لتتهدى بذلك إرادة المواطنين في العاصمة الذين يشكلون في غالبيتهم العظمى شيعة، وألغت مجلس بلدي المحافظة الوسطى، حيث تمثل الغالبية في هذين المجلسين من النواب الشيعة.



عاشراً

الاضطهاد في النشاط  
السياسي



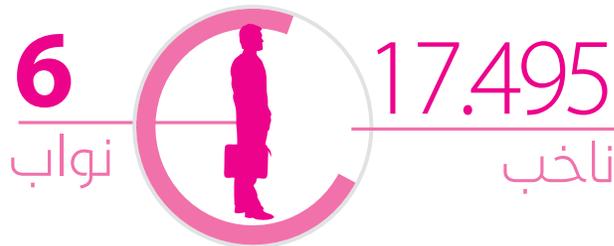
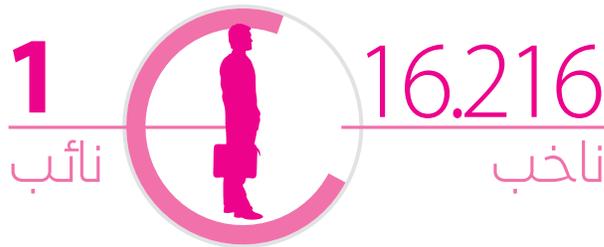
## عاشراً الاضطهاد في النشاط السياسي

### التوزيع الطائفي للدوائر الانتخابية

من خلال مرسوم توزيع الدوائر الانتخابية «غير العادلة»، فإن تلك الدوائر تحكمت في حصة الشيعة أو المعارضة في المجلس المنتخب خلافاً للمواد الدستورية ٣١ و٥٦ التي تنص بأن التوزيع يجب أن يكون بقانون.

وقد كشفت الأرقام الرسمية لنتائج الانتخابات النيابية ٢٠١٠ التوزيع الظالم للدوائر بشكل فاقع، فالأرقام الرسمية أشارت إلى أن ٣٥ نائباً فازوا بعضوية مجلس النواب بـ١٣٠٠٧٣ صوتاً.

رسم يقارن عدد الممثلين بعدد الناخبين في دائرتين إحداهما ذات أغلبية شيعية وأخرى سنية

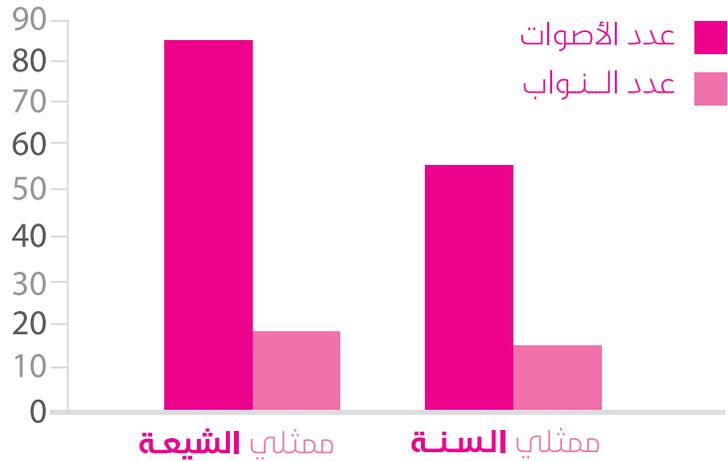


وأشارت الأرقام بأن ١٧ نائباً عن المناطق الشيعية بـ ٨٢٨٣٨  
بنسبة ٦٤٪ بينما فاز ١٨ نائباً عن المناطق الأخرى حصلوا على  
٤٧٢٣٥ صوتاً بنسبة ٣٦٪، وهو ما يحول الغالبية الشعبية إلى  
أقلية نتيجة للتمييز والاضطهاد الطائفي.



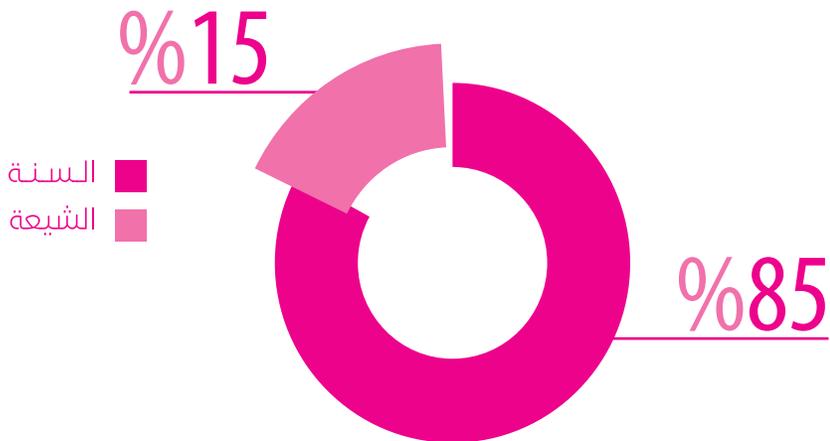
إنّ الدوائر الانتخابية تشكل اليوم مظهراً فاحشاً للاضطهاد  
على أساس الدين والمذهب، إذ لا تخجل السلطة من إصدار مثل  
هذا التوزيع الذي يكشف حجم الاضطهاد ومدى استشرائه في  
عمق النظام السياسي.

## جدول يبين الفرق في عدد الممثلين مقارنة بعدد الناخبين



### التهميش والعزل الطائفي في تشكيلة الحكومة:

تبلغ نسبة المواطنين الشيعة في السلطة التنفيذية ١٥٪ فقط، فيما يشكل السنة وأفراد العائلة الحاكمة ٨٥٪ فيها.



وبالتحديد، فإن مجلس الوزراء (رئيس الوزراء ونوابه وبقية الوزراء) يبلغ الشيعة منهم ٦ من أصل ٢٩، فيما يبلغ وكلاء الوزراء ٢٩ منهم ٣ شيعة، أما مجموع هذه المناصب فهي ٨٥ منهم ٩ شيعة!



### تهميش الشيعة في البرلمان ومجلس الشورى:

بحسب ميثاق العمل الوطني الذي صوت عليه غالبية شعب البحرين فإن السلطة التشريعية تتكون من مجلسين فالأول مجلس منتخب انتخاباً حراً مباشراً، يختار المواطنون نوابهم فيه ويتولى المهام التشريعية، إلى جانب مجلس معين يضم ما تسميه أديبات السلطة، أصحاب الخبرة والاختصاص للاستعانة بأرائهم فيما تتطلبه الشورى من علم وخبرة، إلا أن صدور دستور ٢٠٠٢ الذي أجري فيه تعديلات دون الرجوع للشعب فإن المجلس المعين أعطي صلاحيات تشريعية تعوق المجلس المنتخب من إصدار أي تشريع لا تريده السلطة، بالإضافة لتوزيع طائفي مقيت للدوائر الانتخابية بما يعوق تمثيل الأغلبية الشعبية في البرلمان.



وتبلغ نسبة الشيعة في المجلس المنتخب ٤٥% مقابل ٥٥% للسنة، فيما تبلغ نسبتهم في المجلس المعين ٤٣% مقابل ٥٧% للسنة وأفراد من العائلة الحاكمة، وبالتحديد فإن المجلس المنتخب يضم ٤٠ كرسيًا للنيابة، كما يضم المجلس المعين من قبل ملك البلاد العدد نفسه، حيث يشكل الشيعة ١٨ نائباً في مجلس النواب، و١٧ عضواً في مجلس الشورى.



# إحد عشر

علاقة التجنيس  
السياسي بمشروع  
تغيير الديمغرافية  
الدينية وتحويل الغالبية  
لأقلية



## ① إحد عشر

# علاقة التجنيس السياسي بمشروع تغيير الديمغرافية الدينية وتحويل الغالبية لأقلية

اشتد التجنيس السياسي في فترة التسعينات من القرن الماضي وازداد بوتيرة أسرع منذ عام ٢٠٠١م، ويعتبر التجنيس مشروعاً استراتيجياً بحسب شهادة مستشار السلطة والشخص الذي كشف المخطط وهو الدكتور صلاح البندر كما ورد في تقريره الذي حمل اسمه (تقرير البندر) لتغيير التركيبة الديموغرافية وتحويل الشيعة إلى أقلية، إذ يستمر هذا المشروع ليومنا هذا.

قام البندر بتسريب تقريره في يوليو/أغسطس ٢٠٠٦، وتضمّن خطة تستهدف تهميش وإقصاء الشيعة في جميع مراكز القرار، وتطهير وجودهم من عدد من مؤسسات الدولة، وحرمانهم من التعليم وبعض الخدمات، وذلك عبر سياسات مبرمجة ومقررة، وإنشاء جهات حكومية ترعى ذلك، ومؤسسات على شكل مؤسسات أهلية (غونغو) تكون بديلاً عن مؤسسات المجتمع المدني المهنية، والتي يكون فيها الشيعة أكثرية، وتأسيس منظمات وصحف موالية للسلطة وقد رُصدت لأغراض تنفيذ هذا المخطط مبالغ كبيرة، دلّت أذون الصرف والشيكات على ضخامة هذه المبالغ.

وبحسب التقرير، يتزعم هذه الشبكة في الجانب التنفيذي وزير الدولة أحمد بن عطية الله آل خليفة، ومن أعضائها منتمون لمجلس الشورى والنواب، وصحفيون، وبعض رجال الدين، وغيرهم ممن ورد ذكرهم في التقرير.

وبحسب الأرقام الرسمية فإن النظام قد جنس أكثر من ٩٥ ألفاً منذ العام ٢٠٠٤ حتى العام ٢٠١٠ لكن وبحسب رئيس مجلس النواب

السابق خليفة الظهراني في تصريح غير رسمي أخبر به بعض القوى السياسية في عام ٢٠٠٤ أنه قد تم تجنيس ١٢٠ ألف حتى ذلك العام، إلا أن مسألة أعداد المجنسين ظلت مسألة غامضة خصوصاً في ظل تحفظ السلطة على إطلاع المواطنين على مشروعها.

هذا السيناريو لعملية التجنيس السياسي، وتداعياته المؤثرة على المجتمع البحريني، جاء ليستهدف الشيعة بشكل أساسي لتحويلهم إلى أقلية شعبية، في ظل تنامي هواجس السلطة منهم ورغبتها في إقصائهم.

ومن خلال دراسة للأرقام الرسمية (حتى العام ٢٠١٠)، يتضح أن تعداد المجنسين سياسياً بلغ ٩٥,٣٧٢ ألف أجنبي، ما نسبته ١٧,٣٪ من عدد السكان، ما يعني أن السلطة استطاعت خلال العشر سنوات الماضية -بحسب أرقام نشرتها بعد مرحلة ميثاق العمل الوطني والبدء بالتجربة البرلمانية الجديدة في عام ٢٠٠٢- من إنجاز تغيير ديموغرافي بنسبة ١٧٪.

وبالإضافة إلى أن السلطة قامت بتغيير في الدوائر الانتخابية وتذويب نحو ٣٢ ألف صوت للشيعة، أصبح تأثير التجنيس السياسي على الانتخابات حالياً ما بين ٣٠ إلى ٤٠٪، وهذا يعني أنه يساهم بتغيير كبير لأصوات الناخبين الشيعة، ليكون بذلك قد تحول من كونه مشروع إلى واقع سياسي.

وتقوم السلطة بتجنيد المجنسين ضمن القطاع العسكري والأمني، وبحسب تقرير معهد السلام والاقتصاد سنة ٢٠١٣ فإن البحرين سجلت معدلاً شاذاً واستثنائياً في نسبة أعداد الشرطة إلى عدد السكان، لتكون الأعلى في العالم دون منازع، حيث بلغ مؤشرها هذا ٦ أضعاف المتوسط العالمي، كما أن السلطة تمنح للمجنسين مع أبنائهم تسهيلات كالسكن والانتخاب والصحة والتعليم وغيرها على حساب المواطنين، وبقابلية هذا يمنع المواطنين الشيعة من العمل في المؤسسات العسكرية بحجة انتفاء عنصر الولاء.

# أثنا عشر

موقف المجتمع  
الدولي والجهات  
الحقوقية العالمية



## ⦿ اثنا عشر موقف المجتمع الدولي والجهات الحقوقية العالمية

لقد عبر المجتمع الدولي بمؤسساته المتنوعة عن رفضه في أوقات متعددة لغياب المواطنة المتساوية وللتمييز الطائفي والاضطهاد الديني للمواطنين الشيعة في البحرين، إذ جاءت هذه المواقف متناغمة مع ما يعيشه المواطن الشيعي من حالة ظلم فاحش تقوم بها السلطة تتشكل على أساسها اليوم مراسي صراع البقاء، والذي بدأ يقوِّض مبادئ التعايش والشراكة والشعور بالأمن.

لكن السلطات في البحرين ظلت تهرب من هذا الواقع بإنكاره، فعلى الرغم من امتلاء ملفها الحقوقي بالإدانات الدولية المتتالية، إلا أنها بقيت تراوغ وتقطع الوقت وترتكب المزيد من الانتهاكات.

وحظيت البحرين برصيد متنام من التوصيات الدولية، حيث وصلت في العام ٢٠١٢ إلى ١٧٠ توصية لأكثر من ٦٠ دولة من حول العالم خلال جلسة مجلس حقوق الإنسان، وذلك في دورة مايو ٢٠١٢ بعد استعراض المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان.

المقرر الخاص بحرية الدين والمعتقد يعتبر ترحيل الشيخ النجاتي تمييزاً ضد فئة بأكملها بسبب معتقداتها الدينية:

أصدر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الدين والمعتقد هاينر بيليفيلدت بياناً شديداً بالهجة طالب فيه بوقف اضطهاد الشيخ حسين النجاتي وإرجاع جنسيته. وقال المقرر الخاص إنه بحسب ما أوردته الأنباء فإن النجاتي غادر بلاده البحرين بعد تهديدات تلقاها بأنه سيتم إلقاء القبض عليه وعلى ابنه في حال رفض المغادرة.

وقال بيليفيلدت: «لقد تلقيت معلومات من مصادر موثوق بها بأنه في يوم ٢٣ أبريل/ نيسان ٢٠١٤ اضطر حسين ميرزا عبد الباقي النجاتي لمغادرة بلده إلى لبنان بعد تعرضه لضغوط هائلة ولمضايقات من قبل السلطات».

وأضاف بيان الخبير الأممي أن وزارة الداخلية البحرينية أصدرت بياناً على موقعها على الإنترنت، وعلى ما يبدو فإن قرار إلغاء جنسية النجاتي وطرده من البحرين له علاقة بموقعه الديني في أوساط الطائفة الشيعية. وقال بيليفيلدت: «لقد أعربت لحكومة البحرين قلقي الكبير من أن ما حصل للنجاتي يعتبر من ممارسات التمييز بدوافع دينية، وهو ما أدى لفرض قيود غير مبررة على الحقوق الأساسية للنجاتي، بما في ذلك حقه في ممارسة واعتناق معتقداته الدينية سلمياً»، مشيراً إلى أن «هذه القضية قد تكون لها آثار بعيدة المدى على المجتمع في البحرين». وقال بيليفيلدت إن استهداف شخصية دينية كبيرة ومؤثرة تطال فئة بأكملها بالتمييز ضدهم بسبب معتقداتها الدينية.

وحدث بيليفيلدت حكومة البحرين على «العدول عن قرارها، والتي يبدو أنه تعسفي، وأن تسهل عودة النجاتي من لبنان»، معقبا أن «القانون الدولي، وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يحظر الحرمان التعسفي من الجنسية، بما في ذلك على أسس دينية... وأن التمييز على أساس الدين أو المعتقد يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية».

وأضاف بيليفيلدت «بحسب علمي فإن النجاتي توقف عن الانخراط في السياسة، والتزم في نشاطه في نطاق دينه، ولا يعرف عنه أنه استخدم العنف أو دعا إلى استخدامه، كما أنه لم يرتكب أفعالا من شأنها أن تقوض الأمن القومي أو النظام العام، كما أنه لم يتهم ولم يصدر ضده حكم لارتكابه مثل هذه الأفعال».

## البرلمان البريطاني يعبر عن قلقه من استمرار الحملات الإعلامية التي تعزز الكراهية الطائفية

من جانبها، أكدت لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان البريطاني في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٢ قلقها من استمرارية الإعلام الرسمي في المنهج نفسه؛ إذ أشارت في التقرير الذي أصدرته إلى القلق البريطاني من استمرار الحملات الإعلامية لتعزيز الكراهية الطائفية في البحرين؛ فقد أورد التقرير البريطاني الفقرة التالية: «ما زلنا قلقين من العبارات الطائفية التي تُستخدم في وسائل الإعلام وسنواصل الحث على احترام المعايير الأخلاقية والمهنية لتجنب التعصب والتحريض على الكراهية والعنف».

## الخارجية الأمريكية تعتبر التمييز ضد المواطنين الشيعة واحدة من المشاكل الهامة في البحرين

واعترفت وزارة الخارجية الأمريكية في التقرير السنوي عن حقوق الإنسان للعام ٢٠١٣ أن من المشكلات المهمة في البحرين التمييز ضد المواطنين الشيعة، والحرمان التعسفي من الحياة، وعدم مساءلة ضباط الأمن المتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان؛ اعتقال الأفراد بتهم تتعلق بحرية التعبير؛ انتهاك الخصوصية للمواطنين، وفرض القيود على الحريات المدنية، بما في ذلك تقييد حرية التعبير والصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات، وبعض الممارسات الدينية. وفرضت الحكومة في بعض الأحيان حظر السفر على النشطاء السياسيين، وقامت بإسقاط الجنسية عن ٣١ شخصاً، وأصدرت قراراً لتنظيم الاتصالات بين الجمعيات السياسية والجهات الأجنبية.

## الهيئة الأمريكية للحرية الدينية الدولية تتحدث عن لغة طائفية موجهة ضد فئة من المجتمع البحريني

أصدرت الهيئة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) تقريرها السنوي في ٣٠ أبريل/ نيسان ٢٠١٣ حول انتهاكات الحرية الدينية في جميع أنحاء العالم، وشمل التقرير قسماً خاصاً عن البحرين تطرق بصورة منتقدة وشديدة لعدد من القضايا، ووثق حملات اعلامية ذات لغة طائفية موجهة ضد فئة من المجتمع.

وقال التقرير إن وفداً من الهيئة زار البحرين في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢ وقام بتقييم الأوضاع فيما يتعلق بحرية الدين أو المعتد، وكذلك قام بتقييم التقدم الذي حققته الحكومة البحرينية في تنفيذ التوصيات ذات الصلة والتي صدرت من اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بإعادة بناء المساجد التي هدمتها الحكومة في العام ٢٠١١. والتقى الوفد في المنامة بمسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، بمن فيهم وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف ووزير حقوق الإنسان، كما التقى بجمعيات وزعماء دينيين وممثلين من منظمات حقوق الإنسان؛ وممثلي الديانات غير الإسلامية من الأقليات؛ وغيرهم من قادة المجتمع المدني والمواطنين البحرينيين.

وقالت الهيئة في تقريرها إن عدم تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق بصورة كافية خلال العام المقبل قد يؤثر سلباً على ترتيب البحرين فيما يتعلق بالتصنيف المتبع للحرية الدينية، ولاسيما عدم مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات منذ العام ٢٠١١. وقالت الهيئة إن بعض التقدم قد تحقق في تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق، ولكن هناك الكثير مما يتعين القيام به، وإن الهيئة ستواصل مراقبة الوضع عن كثب.

وأشار التقرير إلى أن البحرين بلد متنوع إلى حد ما، وأن المواطنين البحرينيين لديهم شعور عميق نحو ثقافتهم وتاريخهم الممتد لعدة قرون، وأن المجتمع البحريني متسامح تاريخياً مع جميع الأديان. ولكن فبراير/ شباط ٢٠١١ شهد احتجاجات دعا خلالها المتظاهرون في البداية لإجراء إصلاحات سياسية. ومع مرور الوقت، وبعد تصدي السلطات بقسوة للمتظاهرين، تغيرت المطالب من بعض المتظاهرين الذين صعدوا سقوف المطالب. واستهدفت السلطات أثناء حملة القمع فئة محددة من المجتمع من خلال الاعتقالات الجماعية والتعذيب والقتل.

وقد أفسحت الحكومة إلى لجنة لتقصي الحقائق والتي خلصت إلى أن ما يقرب من ٣٠٠٠ شخص اعتُقلوا خلال الحملة، والعديد من المعتقلين تعرضوا لانتهاكات مثل استخدام الصدمات الكهربائية والضرب أثناء الاحتجاز. وخلص التقرير إلى أن حكومة البحرين ارتكبت انتهاكات منهجية وفاضحة لحقوق الإنسان، ولاسيما في شهري فبراير ومارس ٢٠١١. وخلص إلى أن غياب المساءلة من قبل السلطات البحرينية أدى إلى «ثقافة الإفلات من العقاب»، وانتهاكات القانون الدولي والقانون البحريني. وشملت الانتهاكات الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين ما أدى إلى أكثر من ٣٥ حالة وفاة ومئات الإصابات والاعتقالات والاحتجاز التعسفي، والاعتداء النفسي والجسدي للمعتقلين. كما قامت قوات الأمن بمداهمة المنازل بشكل منهجي من أجل إلقاء القبض على الأفراد، وغالباً ما كان يرافق ذلك الشتم الطائفية والإساءة اللفظية. كما وثق التقرير في الفصل التعسفي لآلاف من المهنيين، والعمال، والطلاب، وكانت الغالبية العظمى منهم من فئة محددة من المجتمع.

ووثق التقرير قيام الحكومة بهدم ٣٠ - ٣٥ من مساجد المسلمين الشيعة، وادعى مسئولون حكوميون أن معظمها كانت منشآت غير قانونية، لكنهم لم يستطيعوا الإجابة عن السبب في استهداف

هذا العدد الكبير في فترة قصيرة من الزمن (ما بين مارس/ آذار ومايو/ أيار ٢٠١١). ووفقاً للمسؤولين البحرينيين، فإن خمسة فقط من المساجد امتثلت تماماً للمتطلبات القانونية والإدارية، ومع ذلك، ووفقاً للجنة تقصي الحقائق فإن الحكومة البحرينية لم تتبع الأحكام القانونية التي تتطلب إشعار الجهة المفترض أنها خالفت الإجراءات، وانتظار حكم القضاء.

تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق يؤكد «الاضطهاد الديني».

أما تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق فقد أشار إلى قضية التحريض على الكراهية واستعمال القانون، والتمييز واستعمال اللغة الطائفية والشتائم ضد المعتقلين والتعرض إلى الرموز الدينية في الكثير من فقراته.

وقال التقرير بأن الكثير من حالات التعذيب وسوء المعاملة التي جرت كانت بغرض التمييز الطائفي، مشيراً في جانب آخر إلى أن الكثير من حالات الفصل التي زُعم أنها تستند إلى التغيب عن العمل كان الدافع إليها في حقيقة الأمر الانتقام من الموظفين.

وفي التوصيات أكدت توصية رقم ١٦٤٠ أن وسائل الإعلام البحرينية كانت منحازة إلى السلطة دون الشعب؛ "فست من الصحف اليومية السبعة تعدّ صحفاً موالية للحكومة، واستمرار التقاعس في إعطاء مجال كاف في وسائل الإعلام الوطنية ينذر بمزيد من مخاطر الانقسام السياسي والطائفي في البحرين. كذلك فإن عدم السماح باستخدام وسائل الإعلام الرئيسية في البلاد يخلق شيئاً من الإحباط بين المكونات الاجتماعية والسياسية.

وتحت التوصية رقم ١٧٢٤، السلطة على ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة؛ وذلك للحيلولة دون قيام الإعلام بالتحريض على الكراهية.

# اضطهاد المواطنين الشيعة في البحرين

دراسة الاضطهاد والتمييز الطائفي في البحرين مهمة طويلة للغاية، فلا يخلوا تاريخها من هذه البقع المظلمة التي لوّنت ذاكرتها في الحقبات كلها، حتى طغى على أي شيء آخر. هذا التقرير موثق بالأرقام والوقائع ويهدف إلى تبيان الحقيقة ولا إلى أي شيء آخر، فطريق العلاج ودولة المواطنة المتساوية يبدأ بالاعتراف بالمشكلة التي ظلت تضع البحرين في مؤخرة الدول. ويحتاج هذا الهدف إلى المزيد من العمل من أجل نبذ التمييز والاضطهاد وتجريمه قانونيًا لبناء وطن يقوم على المواطنة المتساوية وتكافؤ الفرص.

وعلى إثر هذا التقرير، ندّعي اليوم أن البحرين بحاجة ماسة لمساعدة الأصدقاء من دول ومنظمات ومؤسسات دولية وحقوقية وإنسانية لانتشالها من نفق الاضطهاد والتمييز المظلم والسرطان الذي أخذ يأكل الأخضر واليابس وينمو بشكل مفرغ، ونحن إنما نوّكد على هذه الحاجة لأن هذا المرض قد تغشى ووصل إلى مرحلة متطورة وغير مسبوق.



International Conference on  
**Persecution of SHIA**  
in Bahrain 22<sup>nd</sup> - 23<sup>rd</sup> April - Brussels 2016